

التقرير الرابع والعشرون للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - قام مجلس الأمن بموجب قراره ١٩١١ (٢٠١٠) بتحديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، وأعرب عن اعتزامه القيام باستعراض كامل لولاية العملية وكذلك الإذن الممنوح للقوات الفرنسية التي تدعمها، وقوام قوات العملية، والنقاط المرجعية المشار إليها في المرفق الأول لتقرير المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (S/2010/15)، وذلك بهدف إفساح المجال أمام إمكانية إجراء قدر كبير من التعديلات. وفي ذلك الصدد، طلب إلى المجلس في الفقرة ٢٢ من نفس القرار أن أقدم إليه تقريرا كاملا يشمل توصيات وخيارات تفصيلية تتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إضافة إلى نقاط مرجعية منقحة تستند إلى النتائج التي تخلص إليها بعثة للتقييم التقني. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي وقعت منذ صدور تقرير المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فضلا عن الخيارات والتوصيات والنقاط المرجعية المطلوبة، استنادا إلى النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم التقني وإلى ما تقدمت به من مقترحات.

ثانيا - آخر المعلومات عن التطورات الرئيسية المتصلة بعملية السلام

٢ - أشرت في تقرير الأخير إلى أن عمليات تسجيل الناخبين وتحديد هوياتهم، التي أنجزت رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أفضت إلى قائمة انتخابية مؤقتة تضم حوالي ٥,٣ ملايين شخص من بين الذين أكد متعهدو الخدمات التقنية بياناتهم (ويشار إلى القاعدة عادة باسم "القائمة البيضاء") وحوالي ١,٠٣ مليون شخص من الذين لا يزال يتعين تأكيد بياناتهم (ويشار إليهم باسم "القائمة الرمادية"). وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

أحاط الإطار الاستشاري الدائم الذي يضم أهم القادة السياسيين في كوت ديفوار (الرئيس لوران غباغبو، ورئيس الوزراء غيوم سورو، والرئيس السابق هنري كونان بديي، قائد الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، ورئيس الوزراء السابق، السيد الحسن واتارا، قائد حزب تجمع الجمهوريين)، علما بمصادقية الطريقة التي أجريت بها عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين، ورحب بقائمة الناخبين المؤقتة. وعلى ذلك الأساس، اعتمد الإطار الاستشاري الدائم جدولاً زمنياً جديداً للانتخابات ينص على إتمام قائمة الناخبين النهائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإنجاز الانتخابات الرئاسية بحلول نهاية شباط/فبراير أو مطلع آذار/مارس ٢٠١٠.

٣ - غير أنه في مطلع كانون الثاني/يناير، راجت تقارير تفيد بوجود قائمة موازية مستقلة تضم حوالي ٤٢٩ ٠٠٠ فرد، أعدها رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، السيد روبير بوغري مامي، خارج إطار الإجراءات المعمول بها. وقد أدى هذا النقاش إلى توقف العملية الانتخابية بشكل مفاجئ لأن حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم يزعم أن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة ارتكب عملاً احتيالياً وأنه جرى التلاعب بالقائمة الانتخابية المؤقتة. وقد دعا أعضاء الحزب إلى استقالة السيد مامي، وأكد تحقيق أمر به رئيس الوزراء سورو أن السيد مامي كان قد أعد قائمة تضم ٤٢٩ ٠٠٠ شخص دون اتباع الإجراءات المعمول بها. ورفض السيد مامي الدعوات إلى استقالته، حيث أصر على أنه لم يقم بإعداد القائمة الموازية سوى لغرض "الاستخدام الداخلي" للجنة.

٤ - وتشاور الميسر، في ١١ شباط/فبراير، مع السيد مامي وممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية في واغادوغو، لكن رئيس اللجنة رفض العمل بنصيحة الميسر بالاستقالة، فحث الرئيس غباغبو على أن يحل اللجنة والحكومة. وطلب الرئيس إلى رئيس الوزراء سورو أن يشكل حكومة جديدة، وقال إن هذا من شأنه أن يتيح لكوت ديفوار المضي قدماً بإجراء انتخابات ذات مصداقية. ونُصّب في وقت لاحق كل من الحكومة واللجنة الانتخابية الجديدين، وذلك في ٢٣ شباط/فبراير و ٢٥ شباط/فبراير، على التوالي.

٥ - وفي غضون ذلك، تصاعد التوتر السياسي في ظل تقارير تفيد بأن الحزب الحاكم كان قد طلب إلى المحاكم في عدد من المناطق في وسط كوت ديفوار أن تزيل الأفراد غير المؤهلين من القائمة الانتخابية المؤقتة. وأدت هذه التقارير إلى اندلاع احتجاجات عنيفة في عدة مناطق، بما فيها أبيدجان، حيث قتل أحد المحتجين يوم ٢٢ شباط/فبراير، وواغادوغا، حيث قُتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص يوم ١٩ شباط/فبراير، ودالوا، حيث قُتل ثلاثة أشخاص يوم ٢٢ شباط/فبراير. وفي ٢٠ شباط/فبراير، قام حشد من الناس بنهب مكاتب

البلدية في بلدة بواكي الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة، فأتلفوا السجلات المدنية وحرقوا ست مركبات و ٣٠ حاسوباً تبرع بها مؤخرًا البنك الدولي. وفي كورهوغو في ٢٠ شباط/فبراير أيضاً، تعرضت محلات إقامة مسؤولين كبار في الحزب الحاكم، بما فيها محلات إقامة الناطق الرسمي باسم الحزب ومدير ديوان الرئيس غباغبو، للهجوم أثناء وقوع احتجاجات عنيفة.

٦ - وردا على هذه الأحداث، أعرب الرئيس غباغبو وأعضاء الحزب الحاكم عن رأي مفاده أن الحالة الأمنية في الشمال لن تسمح بتنظيم حملات انتخابية حرة ولا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة هنالك. ومن ثم، دعوا إلى نزع السلاح وإعادة توحيد البلاد قبل إجراء الانتخابات على النحو المنصوص عليه في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو. واقتضت أحزاب المعارضة الحزب الحاكم والرئيس باستخدام الاتفاق التكميلي الرابع كذريعة لتأخير الانتخابات إلى ما لا نهاية. كما وجهت رسالة خطية إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان دعت فيه إلى التحقيق في مقتل المدنيين أثناء الاحتجاجات العنيفة التي وقعت.

٧ - وعلى الرغم من إنشاء الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة الجديدتين، ظلت العملية الانتخابية متعثرة حيث استمرت الخلافات حول كيفية معالجة قضية الاحتيايل واستئناف عملية الطعون المتوقفة فيما يتعلق بقائمة الناخبين المؤقتة. وبينما دعت أحزاب المعارضة إلى استئناف عملية الطعون بغرض إعداد قائمة الناخبين النهائية وإجراء الانتخابات الرئاسية، أصر الحزب الحاكم على وجوب مراجعة القائمة المؤقتة لإزالة الأفراد الذين أدرجوا فيها بطرق احتيالية. ودعا الحزب الحاكم أيضاً إلى إعادة تشكيل اللجان الانتخابية المحلية وعددها ٤١٥ لجنة، وهي اللجان التي اهتمها بالضلوع في الاحتيايل، وأكد ضرورة إكمال نزع السلاح وجميع جوانب إعادة توحيد البلاد قبل إجراء الانتخابات.

٨ - واستمرت التوترات حيث تبادلت الأحزاب الاتهامات، وقام كبار أعضاء الحزب الحاكم ومنظماته الشبابية بتوجيه انتقادات لاذعة إلى رئيس الوزراء سورو ووزراء القوات الجديدة لتكريسهم تقسيم البلد بغية مواصلة الاستفادة من الحكومة ومن الاقتصاد الموازي في الشمال. وقد قامت وسائط الإعلام بدور سلبي بشكل خاص، بنشرها لرسائل أدت إلى تصاعد حدة التوتر بين الأحزاب. وفي ١٠ نيسان/أبريل، عقد الرئيس ورئيس الوزراء جلسة خاصة اتفقا خلالها على أن يواصل رئيس الوزراء التشاور مع جميع أصحاب المصلحة لإيجاد سبل للخروج من المأزق المتعلق بقائمة الناخبين.

ثالثاً - بعثة التقييم التقني

٩ - على هذه الخلفية، توجهت بعثة للتقييم التقني إلى كوت ديفوار في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ نيسان/أبريل، عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٩١١ (٢٠١٠). وأثيرت عدة أسئلة وقت زيارة البعثة فيما يتعلق باستمرار أهمية اتفاقات واغادوغو، واستمرار التزام الأطراف الموقعة على الاتفاق وثقتهم في الميسر، بالنظر إلى التوقف المفاجئ للعملية الانتخابية والتقارير الإعلامية التي تزعم أن الرئيس عبد الله واد، رئيس السنغال، سيقوم بزيارة كوت ديفوار للاشتراك في الوساطة. وقد فند الرئيس واد نفسه هذه التقارير.

١٠ - وكانت بعثة التقييم التقني تتألف من إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب دعم بناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلقت بعثة التقييم إحاطات مفصلة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفريق الأمم المتحدة القطري، وقوة ليكورن الفرنسية، وتشاورت مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بمن فيهم الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو، وزعيما المعارضة (السيد بدبي والسيد اتارا)، وكبار المسؤولين في الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، ورئيس أركان القوات الجديدة وكبار مسؤوليها، وممثلو قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، ووزراء الحكومة المعينين، ومركز القيادة الموحدة في ياماسوكرو، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الأوساط الدبلوماسية (بمن في ذلك ممثلو الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي)، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإنسانية. كما تشاورت البعثة مع الميسر، الرئيس كومباوري، في واغادوغو، والممثل الخاص للميسر في أبيدجان، السيد بوربما باديني. وقامت بزيارة عدة أماكن، بما فيها دويكوي وغيجلو وسيغلا.

ألف - النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم التقني

١ - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية

١١ - يسعى اتفاق واغادوغو السياسي، الموقع في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، إلى جانب اتفاقاته التكميلية، إلى حل أزمة كوت ديفوار من خلال معالجة القضايا العالقة المتعلقة بعملية تحديد الهوية والانتخابات، وإعادة توحيد الجيش، وإعادة بسط سلطة الدولة في كل أنحاء البلد. ويرد شرح لأحكامه المحددة في تقرير المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/275) وتقرير المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/1). وقام الاتفاق

التكميلي الرابع الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي يتركز الاهتمام عليه حالياً، بتوضيح الطرائق والجدول الزمني للقيام، قبل الانتخابات، بتجميع وتخزين أسلحة المقاتلين السابقين في القوات المحاربة سابقاً؛ وتفكيك الميليشيات؛ والقيام مجدداً ببدء عملية إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية والقوات الجديدة؛ وإتمام إعادة بسط إدارة الدولة بشكل فعال في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك السلطات المحلية، والسلطة القضائية، وإدارة المالية وإدارة الجمارك، بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٢ - وقد كان الجدول الزمني الأصلي لتنفيذ اتفاق واغادوغو يتوخى إنجاز جميع المهام المنصوص عليها في الاتفاق بحلول ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. غير أن عملية التنفيذ تأخرت بفعل مجموعة من العوامل، بما فيها سوء تقدير الأحزاب للوقت المطلوب لتنفيذ بعض المهام المعقدة؛ وافتقار مؤسسات التنفيذ الوطنية إلى القدرة؛ والقيود اللوجستية وغيرها من القيود المتعلقة بالموارد؛ والخلافات التي نشأت فيما بين الأحزاب بشأن الطرائق العملية لتنفيذ أكثر المهام حساسية، من قبيل عمليات تحديد الهوية. كما ساهم غياب الإرادة السياسية إلى حد كبير في حالات التأخير.

١٣ - وعلى الرغم من حالات التأخير تلك ومشاعر الإحباط إزاء المأزق الحالي، أقر جميع أصحاب المصلحة بأن اتفاقات واغادوغو أحرزت تقدماً صوب حل الأزمة الإيفوارية يفوق ما أحرزه أي من اتفاقات السلام السابقة. واستناداً إلى استمرار الاستقرار في البلد على مدى عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، والثقة التي بنيت بفضل اتفاقات واغادوغو فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في كوت ديفوار، توصلت الأحزاب إلى تفاهم حول إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وأعربت عن اقتناعها بإمكانية إجراء الانتخابات قبل نزع السلاح وإعادة توحيد البلد. لكن على النحو المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه، عقب الأحداث العنيفة التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠١٠، يصر الرئيس غباغبو والحزب الحاكم الآن على نزع السلاح وإعادة توحيد البلد قبل إجراء الانتخابات. وبالتالي، فإن الجهود المبذولة للمضي قدماً بعملية السلام وإتمام تنفيذ اتفاقات غباغبو تركز الآن على قضيتين مركزيتين: (١) الانتخابات؛ و (٢) نزع السلاح وإعادة التوحيد (وهو ما يتمثل في إعادة بسط سلطة الدولة في ظل تطبيق مركزية شؤون الخزانة ونزع السلاح وإدماج أفراد القوات الجديدة في الجيش والدرك والشرطة، فضلاً عن إعادة إدماج الميليشيات وتفكيكها). وأفاد العديد من المحاورين، بمن فيهم الميسر، بأن القضايا المحيطة بهاتين العمليتين اللتين يرد شرحهما أدناه، يجب تناولها بشكل متزامن لكي لا يبقى لأي من الأحزاب أي حجة لعدم الوفاء بالتزاماته.

٢ - الانتخابات

١٤ - ينبغي إيجاد حل لثلاث قضايا أساسية قبل المضي قدما في العملية الانتخابية، وهي: الغش، وطرائق التعامل مع القائمتين "البيضاء" و "الرمادية" للخروج في نهاية المطاف بقائمة نهائية للناخبين، وإنجاز العمليات التقنية المتبقية. ويؤكد الرئيس باغبو وحزبه حدوث حالات غش واسعة النطاق إبان إعداد القائمة المؤقتة للناخبين. وقد عقد الرئيس اجتماعين مع بعثة التقييم التقني، وحدد وجهين أساسيين من أوجه الغش، يرتبط أولهما بمزاعم تشير إلى تلاعب الرئيس السابق للجنة الانتخابية المستقلة بالقائمة، ويتعلق ثانيهما بما وصفه الرئيس بالغش "غير السياسي" الذي ارتكبه عدد من رعايا البلدان المجاورة الراغبين ببساطة في أن يصبحوا مواطنين إيفواريين. وكأدلة على حدوث عمليات الغش، قدم الرئيس إلى الفريق وثائق من بينها شهادات ميلاد وشهادات جنسية فارغة، لكنها موقعة ومختومة، يُزعم أن أعدادا كبيرة منها تباع لغير الإيفواريين في عدد من البلدات، بالإضافة إلى قوائم للناخبين في عدد من المقاطعات، أدرجت فيها أسماء أفراد تم تحديد هوياتهم على أنهم أجنب. وأصرّ الرئيس أيضا على ضرورة التحقق من القائمة، في الوقت الذي دعا فيه حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم إلى إجراء مراجعة للقوائم الانتخابية. وأبلغ الرئيس البعثة أيضا بأنه طلب إلى رئيس الوزراء، وهو غير مرشح للانتخابات، أن يجري مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، وأن يضع عملية للتحقق في أسرع وقت ممكن.

١٥ - وأصرّت أحزاب المعارضة على أن السيد مامبي لم يرتكب أي عملية غش، وأن القائمة المؤقتة لم تفقد مصداقيتها بسبب إعداد القائمة الموازية التي أدرج فيها ٤٢٩ ٠٠٠ اسم. ووفقا لتصريحات السيد وتارا، فإن السيد مامبي أبلغ جميع الزعماء السياسيين الإيفواريين والميسر بوجود القائمة الموازية وذلك أثناء اجتماع الإطار الاستشاري الدائم، المعقود في ٣ كانون الأول/ديسمبر، مما يدلّ على أنه كان يتصرف بحسن نية. ويقال بأن الإطار الاستشاري الدائم طلب إلى السيد مامبي وقف التحضيرات لقائمة ثالثة.

١٦ - وشدد الميسر، من جانبه، على أن التوصل إلى حلّ للقضايا المتعلقة بقائمة الناخبين يعدّ عاملا أساسيا لتحقيق التقدم في سائر الجوانب الأخرى لعملية السلام. ورأى الميسر أيضا أنه قد تمّ إنجاز جميع المهام المرتبطة بالقائمة المؤقتة للناخبين، وأن "القائمة البيضاء" هي ثمرة لعملية حظيت بقبول واسع وتمتع بالمصداقية، وهي إنجاز يجب المحافظة عليه. وأقرّ في الوقت نفسه بضرورة استعادة ثقة الأحزاب في القائمة، بالنظر إلى قضية الغش. ويشاطر الميسر هذا الرأي العديد من أصحاب المصلحة الدوليين الذين استشارتهم البعثة، بمن فيهم أعضاء السلك الدبلوماسي. أما المشغلان التقنيان، وهما المعهد الوطني الإيفواري للإحصاء وشركة

”ساجيم“ الفرنسية، فقد أكدوا أنهما اتبعا حرفيا الإجراءات التي تم الاتفاق عليها بين الأحزاب، عند إعداد القائمة المؤقتة للناخبين.

١٧ - وأشار الميسر بأن يقدم جميع أصحاب المصلحة الدعم للجهود التي يبذلها رئيس الوزراء لإجراء مزيد من عمليات التحقق التقني من القائمة، على نحو يعيد الثقة إلى جميع الأحزاب. وعلى نحو مماثل، أعرب الرئيس الجديد للجنة الانتخابية المستقلة عن دعمه للجهود التي يبذلها رئيس الوزراء، وأوضح أن من غير الممكن إجراء الانتخابات في ظل الخلاف على قائمة الناخبين وفي مناخ ينعدم فيه الأمن.

١٨ - وكان رئيس الوزراء قد أجرى سلسلة من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة للتوصل إلى اتفاق على الخطوات المقبلة. وتشارك في هذه المشاورات كل من شعبة المساعدة الانتخابية وخطية التصديق التابعتين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بصفة مراقب، وتواصلان في الوقت نفسه توفير المشورة والمساعدة التقنية للجنة الانتخابية الجديدة. وفي ٢ أيار/مايو، أصدر رئيس الوزراء ورئيس اللجنة بيانا مشتركا حددا فيه جدولا زمنيا جديدا لتجهيز القائمة المؤقتة للناخبين. وستبدأ المرحلة الأولى من هذه العملية في ١٠ أيار/مايو، وستتيح للأشخاص المسجلين على ”القائمة الرمادية“ تقديم أدلة تسمح بتسجيلهم على القائمة المؤقتة للناخبين (أي ”القائمة البيضاء“). أما المرحلة الثانية من عملية الطعون، التي تشمل ٥,٣ ملايين شخص من المسجلين حاليا على ”القائمة البيضاء“، فستجرى في وقت لاحق لم يحدد بعد. بيد أنه أشير إلى أن وجود انشقاقات بين الأحزاب السياسية بشأن القرار المذكور. فقد أعرب حزب تجمع أنصار هوفيت من أجل السلام والديمقراطية المعارض عن رفضه للقرار مشيرا إلى جملة أسباب، من بينها أنه لم يتقيد بالإطار الزمني المحدد لإتمام عملية الطعون، الذي وضعه الميسر بعد التشاور مع الأحزاب في أبيدجان في ٢٢ شباط/فبراير. وفي غضون ذلك، بدأت بشكل تدريجي عمليات ”القائمة الرمادية“ في الأسبوع الذي بدأ يوم ١٧ أيار/مايو، وأجرى الرئيس غباغبو مناقشات مباشرة مع السيد بديي يوم ١٠ أيار/مايو، ومع السيد اتارا يوم ١٧ أيار/مايو في محاولة لدفع العملية الانتخابية المتعثرة قدما.

٣ - نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وحلّ المليشيا وإعادة توحيد قوات الأمن

١٩ - رأت أحزاب المعارضة أن مطلب الحزب الحاكم بتزع سلاح القوات الجديدة ليس إلا ذريعة الهدف منها تأخير الانتخابات الرئاسية. وقالت أيضا إن مناقشة هذا الأمر ليست ضرورية لأن الأحزاب قد اتفقت من قبل على إمكانية عقد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قبل البدء بتزع السلاح. بيد أن الرئيس باغبو والحزب الحاكم يردان

بالقول إن الثقة التي قام عليها "اتفاق الشرف" قد تداعت نتيجة لحوادث العنف التي وقعت في شهر شباط/فبراير، وبالتالي فإن التنفيذ الكامل لاتفاق واغادوغو الرابع أصبح ضروريا لخلق مناخ آمن في المنطقة الشمالية، يسمح بعقد الانتخابات. ورأى رئيس الوزراء سورو أن قضية عقد الانتخابات قبل إتمام عملية نزع السلاح وإعادة التوحيد، أو بعدها، ليست بذوي بال، لأنها شرط صريح ينص عليه اتفاق واغادوغو الرابع. وقد أعرب كل من رئيس الوزراء وكبار مسؤولي القوات الجديدة لبعثة التقييم التقني، خلال اجتماعات منفصلة، عن التزامهم بالتحديد بذلك الاتفاق، وأوضحوا أن عملية تجميع القوات في مقار مؤقتة ستجري على مراحل، وستبدأ في موقع كوروغو في شهر أيار/مايو.

٢٠ - بيد أن رئيس الوزراء شدد على أن القضية الفعلية التي أفضت بالانتخابات إلى طريق مسدود هي قضية تحديد هويات الناخبين، مشيراً إلى أن السبيل إلى إقناع مقاتلي القوات الجديدة بإتمام عملية نزع السلاح هو تقديم تطمينات بأنهم سيتسلمون بطاقات الهوية الوطنية، وهو الأمر الذي دفعهم إلى حمل السلاح في بداية الأمر. ويرى رئيس الوزراء أن اتفاق واغادوغو جعل من قائمة الناخبين واسطة يتسنى من خلالها للإيفواريين استلام بطاقات هوياتهم، وبالتالي فإن إعداد قائمة الناخبين النهائية يعدّ شرطاً لازماً لإتمام عملية نزع السلاح.

٢١ - ونوّه الجنرال باكايوكو، رئيس أركان القوات الجديدة، وكبار المسؤولين في القوات الجديدة، وأحزاب المعارضة إلى أن اتفاق واغادوغو الرابع ينص أيضاً على نزع سلاح الميليشيات وحلّها. وينص الاتفاق على أن يتم تجميع القوات في مقار مؤقتة قبل شهرين على الأقل من التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات الرئاسية، على أن يتم تسريح المقاتلين السابقين في القوات الجديدة، ونزع سلاح الميليشيات وحلّها قبل شهر واحد من ذلك التاريخ. وتشير التقديرات إلى أن كلا العمليتين ستشملان ما مجموعه ٣١٨ ٧٥ فرد (٧٧٧ ٣٢ من القوات الجديدة و ٤٢ ٤٥١ من الميليشيات).

٢٢ - ويواجه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديات عديدة، من بينها عدم توفر القدرة اللازمة لمركز القيادة المتكامل، وهو الهيئة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج؛ وعدم توافر الموارد اللازمة لإعداد مواقع تجميع القوات، وإعاشة المقاتلين السابقين في تلك المواقع؛ وعدم قدرة الحكومة، حتى الآن، على تسديد بدل التسريح البالغ ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (حوالي ١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) للمقاتلين السابقين وعناصر الميليشيات؛ وعدم توافر الفرص المناسبة لإعادة إدماج/إعادة إلحاق المقاتلين المسرّحين؛ وآثار قضية الهوية على هذا البرنامج، كما وردت

آنفا. وأبلغت أطراف عدة بعثة التقييم التقني بأن معالجة هذه التحديات تستدعي توفير الشركاء الدوليين للمساعدة التقنية والمادية. وإذا لم يتوفر هذا الدعم، فإن هذه التحديات قد تستخدم كذريعة لعدم إحراز تقدم.

٢٣ - ويحدّد اتفاق واغادوغو نطاق التركيز في مجال إصلاح القطاع الأمني، وبصورة شبه حصرية، على إعادة توحيد قوات الدفاع وقوات الأمن الإيفوارية والقوات الجديدة، ويترك مهمة رسم السياسة الجديدة للقطاع الأمني في كوت ديفوار وتكوين بنيته إلى مرحلة ما بعد الانتخابات. بيد أن في وسع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن توفر الدعم منذ الآن لطائفة واسعة من الأنشطة المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني. وقد أشار الشركاء المحليون والدوليون، خلال الاجتماعات التي عقدها مع بعثة التقييم التقني، إلى الأثر الهام لإصلاح القطاع الأمني، حتى قبل إجراء الانتخابات، في كل ما يتعلق باستعادة الثقة، وتعزيز الإنجازات، وترسيخ سيادة القانون، والإسهام في عملية الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام. كما أوضحوا أن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مزية نسبية تمكّنها من أداء دور قيادي وتنسيقي للدعم الدولي المقدم إلى عملية إصلاح القطاع الأمني في كوت ديفوار، وعليها أن تستفيد مما لديها من قدرة مؤسسية لأداء هذا الدور.

٤ - استعادة سلطة الدولة وإضفاء الطابع المركزي على الخزّانة

٢٤ - على الرغم من إزالة منطقة الثقة التي قسمت البلد عملياً ومنعت حرية تنقل الأشخاص، وتسليم البضائع وتوفير الخدمات بين شمال البلد وجنوبه، لا تزال كوت ديفوار بلداً مقسماً تحافظ القوات الجديدة في جزئه الشمالي على إدارة واقتصاد وخزّانة وجهاز قضائي وهيكل أمنية بصورة موازية. وعلى الرغم من إعادة نشر جميع الحكام ونواب الحكام في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، لا يزال كل من قادة هذه المناطق ورؤساء بلدياتها الذين قامت القوات الجديدة بتعيينهم، والسلطات المحلية الأخرى يمارسون السلطة الفعلية ويحصلون الإيرادات في شمال البلد. ولم يجرز أي تقدم في ما يتعلق بإعادة نشر موظفي الجمارك في الشمال، ولا يزال موظفو القوات الجديدة يعملون في جميع المعابر الحدودية في الشمال. وقد أعيد نشر بعض جباة الضرائب على الصعيد الإقليمي، ولكنهم لم يباشروا عملهم إلى حد كبير. وعلى نحو مماثل، أنشئت مكاتب تمثيلية إقليمية للوزارات التنفيذية، ولكنها لم تمارس مهامها على الأغلب.

٢٥ - وتفتقر الألوية المختلطة التي نشرها مركز القيادة المتكاملة والتي تضطلع بمهام منها الحفاظ على القانون والنظام، إلى اليد العاملة والموارد الكافية، ولا تتمتع بالقدرة على حماية السكان ومؤسسات الدولة التي أعيد إنشاؤها. وهي تحافظ على تعايش يشوبه القلق مع

الآلية الأمنية المدججة بالسلاح والممولة جيداً التابعة للقوات الجديدة. وقد أبلغ موظفون في محافظة بواكي بعثة التقييم التقني بأنهم باتوا يشعرون بالأمان وقد باشروا أداء مهامهم بدون أن تعترض سبيلهم عراقيل جسيمة، إلى أن اندلعت الأحداث العنيفة في شباط/فبراير.

٢٦ - وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأخير، لم يباشر العديد من المحاكم في الشمال والغرب العمل. ولا تزال محكمة الاستئناف في بواكي والمحكمة في كورهوغو تواجهان صعوبات لتحقيق النصاب القانوني في عدد القضاة. كما لا تزال المحاكم في مان وكاتيولا مغلقة منذ شباط/فبراير حين تخلى الموظفون عن وظائفهم عقب القلاقل العنيفة التي حصلت هناك. ولا تزال إعادة نشر موظفي المؤسسات الإصلاحية الإيفوارية في مرافق السجون الواقعة في الشمال معلقة.

٢٧ - وأصر كل من الرئيس غباغبو والحزب الحاكم على ضرورة قيام القوات الجديدة بتفكيك الهياكل الموازية للاقتصاد والخزانة والإدارة والأمن، ولا سيما نظام قادة المناطق الذي تعتمد عليه في الجزء الشمالي من البلد، والسماح لمؤسسات الدولة التي أعيد نشرها بأداء مهامها. وشددوا على أن القوات الجديدة تشكل جزءاً من الحكومة، مع تولي أمينها العام منصب رئيس الوزراء منذ عام ٢٠٠٧، ولذلك، فمن غير المقبول أن تظل القوات الجديدة تتحكم بالإدارة والاقتصاد والخزانة بصورة موازية في جزء آخر من البلد. وأشار أيضاً إلى أن موارد كوت ديفوار لا تزال تُحوّل إلى البلدان المجاورة وشددوا على المسؤوليات التي تتحملها تلك البلدان للتعاون مع حكومة كوت ديفوار بهدف منع الاستغلال غير القانوني لمواردها.

٢٨ - وأثارت بعثة التقييم التقني هذه المسائل مع رئيس الوزراء والقوات الجديدة. وأعلن رئيس الوزراء أن موظفي الجمارك سينتدبون إلى الجزء الشمالي من البلد اعتباراً من أيار/مايو كخطوة نحو إعادة توحيد الخزانة، وأشار إلى أن قادة المناطق سوف يتخلون عن مناصبهم نظراً إلى تسريح مقاتليهم أو تجميعهم. وخلال اجتماع مخصص لبحث مسألة الاقتصاد الموازي، أبلغ وزير الصناعة، السيد موسى دوسو، وهو يشغل أيضاً منصب وزير مالية القوات الجديدة في الشمال، بعثة التقييم التقني بأن المناقشات جارية بشأن الترتيبات الرامية إلى تفكيك الاقتصاد والخزانة الموازيين.

٢٩ - ورأت أحزاب المعارضة، من جهتها، بأن الادعاءات بغياب سلطة الدولة وتكرر انعدام الأمن في الشمال لا تخلو من المبالغة عموماً، وأنه قد أعيد نشر معظم موظفي الدولة وجهاز القضاء. وأشار السيد اتارا والسيد بديي إلى أمور منها أن هذه المسائل تشكل ذريعة لتأخير إجراء الانتخابات. وأشار في ذلك الصدد إلى اجتماع مجلس الأمن في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الذي أدلى فيه ممثل كوت ديفوار الدائم، السفير السيد جيجيه،

بيان أفاد فيه، من بين أمور أخرى، أن "عملية استعادة سلطة الدولة وإعادة نشر إدارتها في جميع أنحاء البلد أو شكت على الاكتمال" انظر (S/PV.6113).

باء - الحالة الأمنية

٣٠ - رأى الكثيرون أن الحالة الأمنية الحالية في كوت ديفوار بمثابة بؤرة توتر خطيرة. وأثار الخلاف بشأن قائمة الناخبين أزمة ثقة ولم يستقطب الأطراف السياسية المؤثرة الرئيسية فحسب بل السكان أيضاً. ولقد قوضت التوترات السياسية الناجمة عن ذلك بشكل حاد الاستقرار النسبي الذي ساد خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة منذ توقيع اتفاق واغادوغو. وقد يسفر تجهيز قائمة الناخبين الذي ترتبط به المسألة الحساسة للهوية، في حال لم يتم تدبيره على نحو يتسم بالإنصاف والشفافية، إلى انتشار العنف على نطاق واسع. وشدد العديد من المحاورين على أن الاحتجاجات العنيفة التي وقعت في شباط/فبراير لم تكن بشأن حل الحكومة واللجنة الانتخابية، بل ضد المحاولات الرامية إلى شطب أعداد كبيرة من الأشخاص بصورة تعسفية من القائمة المؤقتة للناخبين، الأمر الذي سوف يجرمهم من الجنسية الإيفوارية.

٣١ - ولا تزال كوت ديفوار تعج بالمليشيات المسلحة، ولا سيما في الجزء الغربي من البلد. وعلى الرغم من عدم إمكانية تقدير حجم هذه المليشيات وقدراتها العسكرية فعلياً بدقة، فهي تشكل تنظيمًا متماسك التكوين. وبالمثل، تستغل الجماعات الشبابية الحضرية المسلحة وغير المسلحة في أبيدجان وياموسوكرو وسان بديرو من جانب أصحاب المصالح السياسية، بحيث أصبحت تشكل تهديداً جسيماً للسكان. ويمكن للأسباب الأخرى المعروفة منذ أمد بعيد والكامنة وراء انعدام الأمن في الجزء الغربي من البلد أن تؤجج سعير أعمال العنف التي قد تندلع نتيجة المواجهة السياسية الحالية. ويشمل ذلك التفشي المستمر للصوصية والجريمة المسلحة، والصدمات المتكررة في ما بين المجتمعات المحلية وداخلها في تلك المنطقة، ولا سيما حول الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح عدم تنظيم الحدود وسهولة التسلل عبرها، ولا سيما في الشمال، وفي غياب التدقيق، تداول الأسلحة الصغيرة والموارد الطبيعية، وكذلك الاتجار بالمخدرات والأشخاص.

٣٢ - وقد يؤدي تداعي اتفاق واغادوغو إلى تحقق أسوأ سيناريو أممي مفترض. ومن المستجدات المحتملة التي قد تؤدي إلى تداعي الاتفاق انهيار علاقة العمل بين الرئيس ورئيس الوزراء؛ وانسحاب أحد الطرفين الموقعين أو كليهما من العملية؛ وانسحاب الميسر من العملية؛ أو اللجوء إلى تدابير استثنائية سوف تقوض الاتفاق، بما فيها التصريحات المحتملة للمجلس الدستوري بخصوص الانتخابات.

٣٣ - إلا أن بعض المحاورين لم يستبعدوا سيناريو أسوأ الافتراضات المتمثل في عودة النزاع الشامل في حال فرضت سلطة الدولة بالقوة في الشمال. ويبدو أن الأزمة الحالية والنيرة السلبية للخطاب المتعلق بمسائل الهوية ونزع السلاح وإعادة التوحيد تثيران الشكوك مجدداً بين القوتين. وقد أثارت القوات الجديدة مراراً وتكراراً مع بعثة التقييم التقني مسألة التصليح المستمر للطائرة العمودية من طراز MI-24 التابعة للجيش الوطني، التي تعتبر مؤشراً، على حد قولها، إلى أن الحكومة قد تحتفظ بخيار إعادة توحيد البلد بالقوة. إلا أن محاورين آخرين يعتقدون بأنه من غير المحتمل أن ينشب نزاع عسكري مباشر بين القوتين.

٣٤ - وأعرب العديد من محاورين بعثة التقييم التقني، بمن فيهم الميسر، عن قلقهم بشأن التداعيات الاجتماعية للأزمة المستمرة وحذروا من احتمال اندلاع قلاقل اجتماعية بسبب تزايد معدلات الفقر، وتقلص إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، وارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب، وارتفاع تكلفة المعيشة بالنسبة إلى معظم السكان. وقد تؤدي هذه العوامل إلى اندلاع مظاهرات عنيفة عفوية أو تحركها دوافع سياسية، ولا سيما في المراكز الحضرية الكبرى، مع احتمال احتدامها وتحولها إلى صدامات مسلحة.

٣٥ - وقد يكون لأثر تجدد انعدام الاستقرار في كوت ديفوار، ولا سيما سيناريو أسوأ الافتراضات المتمثل في عودة النزاع، تداعيات على المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، نصح العديد من محاورين بعثة التقييم التقني بأن يراعي مجلس الأمن أيضاً، لدى اتخاذ قرار بشأن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة ودورها في كوت ديفوار، ما لهذا البلد من أهمية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقاً.

جيم - دور وسائط الإعلام

٣٦ - أعرب العديد من المحاورين عن بالغ قلقهم بشأن الدور السلبي الذي تؤديه وسائل الإعلام الإيفوارية في تأجيج التوترات، واستئثار الحزب الحاكم دون سواه بإمكانية استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وتفاوت المشهد الإعلامي في الشمال. واشتكت أحزاب المعارضة من أنها لا تتمكن من استخدام وسائط الإعلام الرسمية. ويعتبر السلوك السلبي لوسائط الإعلام والاستئثار الذي يمارسه الحزب الحاكم على استخدام وسائط الإعلام الرسمية حرقاً للمادة ٦-٦ من اتفاق واغادوغو المتصلة بتعزيز السلام والمصالحة الوطنية والأمن. ولذلك أثارت بعثة التقييم التقني هذه المسألة مع الميسر الذي أشار إلى أنه يعتزم الاجتماع بأصحاب مختلف المؤسسات الإعلامية خلال زيارته المقبلة إلى أبيدجان. ويرتبط العديد من الصحف بالأحزاب السياسية ولذلك فمن المهم إقناع هذه الأحزاب بالتزامها الذي يقضي بأن تحترم احتراماً كاملاً مدونة قواعد السلوك التي وقعت أثناء حفل حضرته أنا شخصياً في

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في أيدجان، وبالالتزام بالأحكام المتعلقة بالتحريض في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

دال - حالة حقوق الإنسان

٣٧ - استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في الجزء الغربي ومنطقة الثقة السابقة، حيث ينشط أفراد مسلحون مجهولو الهوية وأعضاء في الميليشيات المسلحة بمنأى من العقاب. ومن أبرز هذه الانتهاكات العنف الجنسي والابتزاز والسرقعة. ومن السمات المقلقة بشكل خاص لحالة حقوق الإنسان في الغرب تكرار أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال، التي يعتقد معظم المحاورين بأنها آخذة في الازدياد. وعلاوة على ذلك، لا تزال النساء والشابات يعانين من الممارسات التقليدية المؤذية من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواجهن القسري والمبكر. وفي عدة مناطق من البلد، ولا سيما في الجزء الغربي، أفاد المحاورون عن تدهور حالة الحماية، مع ورود تقارير تفيد بأن الصدمات بين المجتمعات المحلية تتكرر. ولا يزال الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة النظاميون يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بمنأى من العقاب. وأقر المسؤولون في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقادة المنظمات الإيفوارية لحقوق الإنسان بعدم القدرة على التصدي للتحديات الجسيمة التي يواجهها البلد في مجال حقوق الإنسان. ووافق معظم أصحاب المصلحة على أن المؤسسات الوطنية لإنفاذ القانون ليست مدربة أو مجهزة على النحو الملائم للسيطرة على القلاقل المدنية.

هاء - الحالة الإنسانية

٣٨ - لا تزال الأنشطة الإنسانية تركز على إعادة إدماج المشردين داخلياً والعائدين في الجزء الغربي من البلد وحمايتهم، وكذلك على المسائل المتعلقة بسوء التغذية والأمن الغذائي التي قد بلغت مبلغاً ينذر بالسوء في بعض المناطق الواقعة في الشمال. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، عاد ما مجموعه ٦٦٨ ٨٩ من المشردين داخلياً طوعاً إلى مناطقهم الأصلية. ولا يزال نحو ٣١ ٠٠٠ شخص من الحالات المتبقية يعيشون مع الأسر المضيفة، ولا سيما في مقاطعتي بلوليكان وغيلغو الإداريتين غرباً. وفي بعض مناطق العودة، استمرت المنازعات حول الأراضي وحالات الإفلات من العقاب تهدد إمكانية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

٣٩ - ونظراً إلى التحول الذي تشهده الأولويات في البلد عموماً من الإغاثة إلى التنمية، تم تعديل إطار التنسيق في مجال المساعدة الإنسانية بحيث يشمل بصورة متزامنة حالات

الطوارئ الباقية واحتياجات الإنعاش الناشئة. وخفض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ملاكته الوظيفي في كوت ديفوار وسوف يقوم اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ بإدماج قدراته في مجال التنسيق والتخطيط لحالات الطوارئ في مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم ومكتبه الإقليمي في داكار. وستظل مسألة سد ثغرات التمويل لمواصلة تقديم الخدمات إلى السكان المتضررين تحظى بالأولوية.

واو - الحالة الاقتصادية

٤٠ - اجتمعت بعثة التقييم التقني مع الممثلين القطريين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، الذين قدموا تقييماً للحالة الاقتصادية في كوت ديفوار. وأبلغوا بعثة التقييم بأن حالة الاقتصاد الكلي للبلد استمرت في التحسن، وأن برنامج الاقتصاد ظل يتقدم على المسار الصحيح على نطاق واسع، رغم عوامل التأخير في تنفيذه. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، تسارع النمو في عام ٢٠٠٩ إلى نسبة ٣,٨ في المائة. ومع ذلك، فإن التوقعات لعام ٢٠١٠ قد ثبتت لها حد ما الانتخبات المعلقة وتكرار انقطاع التيار الكهربائي وإضراب قطاع النقل في نيسان/أبريل، ومن المتوقع أن يهبط النمو الاقتصادي إلى نسبة ٣ في المائة. ويتوقع أن يبقى التضخم منخفضاً (٢,٥ في المائة) وأن يظل فائض الحساب الجاري الخارجي قوياً نتيجة لارتفاع أسعار الكاكاو. ومع ذلك، يجري تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ببطء شديد.

٤١ - ومنذ بلوغ نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آذار/مارس ٢٠٠٩، تم إحراز تقدم في كل من تنفيذ حوافز نقطة إنجاز المبادرة وتشغيل استراتيجية الحكومة للحد من الفقر. ويكتسب تحسين إدارة الدين أهمية خاصة بالنسبة لكوت ديفوار إذ لم تترك مستويات الديون العالية غير المستدامة على مدى العقدين الماضيين سوى حيز مالي ضيق من أجل قيامها بالاستثمار بشكل كاف في قطاعي الصحة والتعليم.

٤٢ - وقد قلصت الأزمة السياسية قسطاً كبيراً من التقدم الاجتماعي الذي حققه البلد في العقود الماضية. ولم يؤد استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الثلاث الماضية إلى الحد من الفقر. فالفقر بلغ أعلى مستوياته، وتشتد حدته في المناطق الريفية وفي الشمال، حيث تعيش نسبة ٧٠ في المائة من الشعب في الفقر. وكادت تبلغ جميع مؤشرات التنمية الاجتماعية حد الركود أو التدهور. وتدهورت أيضاً خدمات البنية الأساسية اللازمة لتيسير النشاط الاقتصادي وتوفير الحياة الكريمة والتكامل الإقليمي بسبب تراجع الاستثمارات وتفشي الإهمال.

زاي - توطيد السلام

٤٣ - في تقرير المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/275)، أبرزت، في جملة أمور أخرى، تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن والتراعات على الأراضي في الغرب، والصعوبات التي تعترض تقديم الخدمات الاجتماعية في الشمال. وفي هذا الصدد، أوصيت بضرورة زيادة عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري المساعدات المقدمة للحكومة والمجتمع المدني في كوت ديفوار من أجل وضع مبادرات لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية، فضلا عن استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٤٤ - وأكد المحاورون لبعثة التقييم التقني في الغرب أن تلك التحديات لا تزال قائمة باعتبارها من عوامل زعزعة الاستقرار في هذه المناطق. وهناك قلق شديد فيما يتعلق بالشباب الذين يسهل على الجهات السياسية الفاعلة استغلالهم، إذ يعانون بشكل مباشر من عدم إمكانية الوصول البري، وربما ضاعت عليهم أيضا الفرص التعليمية أثناء الأزمة. وتسجل الإحصاءات الرسمية وجود أربعة ملايين من الشباب الذين يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة في جميع أنحاء البلاد. ولا يزال النزاع على الأرض مستمرا، مما يعد سببا رئيسيا وبقعة ساخنة للنزاع، في حين أن الجهود الرامية إلى التصدي للمشكلة بصورة هيكلية لا تسفر عن مكاسب ملموسة للسلام. كما أصبحت المهجرة غير الخاضعة للرقابة مصدرا للقلق. واستشهدت جماعات المجتمع المحلي في غرب البلاد بعدم استئناف الخدمات الاجتماعية بصورة كاملة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية والتعليم، كمشكلة عويصة، ولاحظت كذلك أن عدم وجود هذه الخدمات أسفر عن ضياع الفرصة لتعزيز التماسك الاجتماعي.

٤٥ - ويسلط الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي أعدته عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، الضوء على ضرورة أن تقوم منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدعم إعادة بناء الخدمات الاجتماعية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مع مراعاة تأثيرها على عملية السلام الجارية. ومع ذلك، يعاني فريق الأمم المتحدة القطري من نقص الأموال في هذا الصدد.

٤٦ - وعلاوة على القطاع الاجتماعي والاقتصادي، لا تقدم الدولة خدمات أخرى وافية من أجل بناء السلام. فهي لا تقدم خدمات القانون والنظام على نحو كاف. ويعد تحديد الهوية، بخلاف الانتخابات، عنصرا أساسيا في العلاقات بين الدولة والمجتمع. ويلزم إثبات الهوية بالوثائق من أجل امتلاك الأرض، ولكن أيضا للحصول على الخدمات الاجتماعية مثل

الامتحانات المدرسية الوطنية. ولا يستطيع معظم الناس الحصول على هذه الوثائق في فترة زمنية مناسبة وبتكلفة معقولة، مما يؤجج عدم شعورهم بالأمان.

٤٧ - وعلى مستوى المجتمع المحلي، تم بذل طائفة من الجهود لمعالجة التراع، وذلك بعدة طرق منها لجان السلام بالقرى. فقد ساعدت بشكل كبير في العودة السلمية للمشردين وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار المحلي. ومع ذلك، فإن هذه الجهود غير مترابطة على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الوطني، ولا تستفيد منها عمليات السلام على المستوى الوطني. وبوجه أعم، لم تستفد عملية السلام حتى الآن بالقدر الكافي من مشاركة المجتمع المدني.

٤٨ - وأخيراً، أبلغ الشركاء في العمليات الإنسانية والإغاثية عن انخفاض التمويل. فقد انخفض تمويل العمليات الإنسانية، في حين توقف نمو المساعدة الإغاثية. ولا يزال نصيب الفرد الواحد من المساعدة الإغاثية الرسمية المقدمة إلى كوت ديفوار متدنياً جداً (٢,٨ دولارات) مقارنة مع البلدان ذات الأرقام القياسية المماثلة في مبادرة التنمية البشرية، وخصوصاً البلدان الأخرى الخارجة من النزاعات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، سوف تُستنفد أموال صندوق بناء السلام التي تمول مكتب الممثل الخاص للميسر بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

رابعا - دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٤٩ - تم تعديل ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧) من أجل تكييف الدور الذي تضطلع به العملية مع الواقع الجديد في أعقاب توقيع اتفاق واغادوغو، ولا سيما قرار الموقعين على اتفاق الامتلاك التام لعملية السلام ومنح المؤسسات الوطنية دوراً قيادياً في تنفيذ المهام المنصوص عليها في الاتفاق. وأقر المجلس التوصيات الواردة في الفقرات ٤٢ إلى ٧٢ من تقرير المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/275)، التي تحدد بصورة أوضح دور عملية الأمم المتحدة في دعم تنفيذ هذه الترتيبات. ووافق المجلس أيضاً على التوصيات الواردة في الفقرات ٧٥ إلى ٨٣ من ذلك التقرير، فيما يتصل بتقديم المساعدة إلى السكان المعرضين للخطر، ودعم الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة سياسية إيجابية، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ودعم عملية الانتعاش الاقتصادي.

٥٠ - وطلب مجلس الأمن، في قراره ١٨٨٠ (٢٠٠٩) و ١٩١١ (٢٠١٠)، إلى عملية الأمم المتحدة تقديم دعمها الكامل لتنفيذ المهام المتبقية بموجب اتفاقات واغادوغو، ولا سيما

تلك التي تعتبر ضرورية لإجراء الانتخابات الرئاسية، وتوفير الدعم التقني واللوجستي للجنة الانتخابية، وتقديم الدعم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع سلاح الميليشيات؛ والاستمرار في مساعدة الحكومة لاستعادة سلطة الدولة، بما في ذلك وجود الشرطة المدنية ومؤسسات سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد، ومواصلة مساعدة الميسر ومثله الخاص في أبيدجان، والاستمرار في العمل بشكل وثيق مع الوكالات الإنسانية في مناطق التوتر وفيما يتعلق بعودة المشردين من أجل الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة إلى احتمال تفشي أعمال العنف والتهديدات الأخرى ضد المدنيين.

٥١ - وتستلزم عوامل التأخير الدائم في عملية السلام، لا سيما عدم وضوح الإطار الزمني للانتخابات وتطورات الوضع على أرض الواقع، التوسع في استعراض دور عملية الأمم المتحدة. وأعرب العديد من المحاورين عن رأي مفاده أن اعتزام مجلس الأمن، في قراره ١٩١١ (٢٠١٠)، تركيز دور عملية الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الكاملة للأطراف في تنفيذ المهام المتبقية في إطار اتفاق واغادوغو، بخاصة الانتخابات ونزع السلاح واستعادة السلطة الفعلية للدولة، يعد بمثابة استجابة مناسبة للحقائق على أرض الواقع. وحذّر جميع المحاورين بأن الانسحاب المبكر لعملية الأمم المتحدة قبل استقرار البلد بما فيه الكفاية يمكن أن يؤدي إلى تراجع التقدم المحرز حتى الآن، وأن الاستقرار المستدام في كوت ديفوار لا يمكن أن يتحقق ما دامت لا تزال هناك قوتان مسلحتان، ولا يزال البلد منقسماً إدارياً واقتصادياً. ولهذا شددوا على ضرورة أن تساعد الأمم المتحدة البلد في تنفيذ عمليات نزع السلاح تمشياً مع اتفاق واغادوغو الرابع؛ واستعادة سلطة الدولة وإعادة توحيد الاقتصاد؛ وإعداد قائمة الناخبين النهائية؛ وإجراء انتخابات قبل مغادرة عملية الأمم المتحدة. بيد أنهم نبهوا إلى ضرورة أن تعمل البعثة من أجل إحراز تقدم مناظر في عمليتي الانتخابات والتوحيد من أجل تجنب الوقوع في الحلقة المفرغة الناجمة عن النقاش الدائر حول ما إذا كان يجب أن يأتي نزع السلاح وإعادة التوحيد قبل الانتخابات. وأعرب وزير الداخلية عن رأي مفاده أنه سيكون من المهم الإبقاء على عملية الأمم المتحدة في البلد لحين إجراء الانتخابات التشريعية، وأنه ينبغي أن تناقش مع حكومة منتخبة حديثاً ترتيبات ما بعد الانتخابات بخصوص عملية الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة.

٥٢ - وخلصت بعثة التقييم، بناء على تقييمها للوضع على أرض الواقع، وآخذة في الاعتبار الآراء والمقترحات الواردة من مختلف المحاورين، إلى أن المهام المحددة لعملية الأمم المتحدة في القرارين ١٨٨٠ (٢٠٠٩) و ١٩١١ (٢٠١٠) لا تزال ضرورية بالنسبة لجوهر ولاية العملية. ومع ذلك، فقد وُجّه انتباه بعثة التقييم إلى عدد من القضايا والمعضلات الناجمة عن تطور الحالة السياسية والأمنية والملكية الوطنية لعملية السلام، على النحو

المبين أدناه. ولا بد أن تؤخذ هذه المسائل عند النظر في تحديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ألف - الجوانب الأمنية

٥٣ - يبلغ قوام العنصر العسكري في قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حالياً ٧ ٣٩١ فرداً، بمن فيهم ٧ ١٩٨ من القوات و ١٩٣ من المراقبين العسكريين، مقارنة بالقوام الأقصى المأذون به البالغ ٧ ٤٥٠ فرداً عسكرياً. ويبلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ١ ١٥١ فرداً، يشتملون على ٤٠٢ من مستشاري شؤون الشرطة و ٧٤٩ فرداً في وحدات الشرطة المشكلة الستة. ويبلغ القوام المأذون به لعنصر الشرطة ١ ٢٠٠ عنصر. ولا يزال قوام قوة ليكورن الفرنسية يبلغ ٩٠٠ من القوات، معظمها منتشر في منطقة أبيدجان. وقام مجلس الأمن بموجب قراره ١٩١١ (٢٠١٠) بتمديد الإذن الذي منحه إلى القوات الفرنسية من أجل دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في حدود نطاق انتشارها وضمن قدراتها، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.

٥٤ - وأعرب مختلف محاورى بعثة التقييم التقني عن شواغلهم وعن تصوراتهم الخاطئة فيما يتعلق بالدور الأمني الذي يضطلع به العنصر العسكري وعنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهي الشواغل والتصورات التي لها انعكاسات على مصداقية العملية. والقضية الرئيسية التي أثارها معظم أصحاب المصلحة في هذا الصدد هي دور هذين العنصرين في حماية المدنيين الضعفاء الذين يواجهون العنف.

٥٥ - وأبلغ وزير الداخلية بعثة التقييم التقني بأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ينبغي لها التدخل لمساعدة السلطات الوطنية على حماية السكان ومؤسسات الدولة التي أعيد نشرها فقط إذا طلبت الحكومة ذلك. غير أن ذلك قد يضع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مأزق إذا ما اقتصر طلب التدخل على الاستجابة للاحتجاجات العنيفة التي تشارك فيها أحزاب المعارضة السياسية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن ١٧٣٩ (٢٠٠٧) ينص على أن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، دون المساس بمسؤولية حكومة كوت ديفوار، بتوفير الحماية للمدنيين الذين يتهددهم خطر التعرض الوشيك للعنف البدني، وذلك في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها.

٥٦ - وتظل القدرة المحدودة لمركز القيادة المتكاملة مشار قلق بالغ. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٠، انتدب ١ ٠٥٣ فرداً فقط (٧٢٦ من أفراد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية و ٣٢٧ من أفراد القوات الجديدة) من أصل عدد الأفراد المنصوص عليه وهو ٨ ٠٠٠، للعمل في ألوية الدرك المختلطة ووحدات الشرطة التابعة له. ومن أصل الألوية المختلطة المقررة البالغ

عددها ٢٣، أنشئ ١١ لواء فقط. وطلبت القوات الجديدة المساعدة لدعم عناصرها في الوحدات المختلطة، مشيرة إلى أنه في الوقت الذي يتلقى فيه عناصر قوات الدفاع والأمن راتباً، فإن أفراد اللواء المختلط التابع للقوات الجديدة لا يتلقون راتباً. وأشار عدة محاورين أيضاً إلى ضرورة تجهيز مركز القيادة المتكاملة والوحدات المختلطة بالتجهيزات المناسبة، ولا سيما التجهيزات اللوجستية والمتعلقة بالاتصالات وبمعدات غير فتاكة لمكافحة الشغب، وهو ما سيتطلب نظر مجلس الأمن في تطبيق استثناء على حظر توريد الأسلحة بغرض استيراد معدات مكافحة الشغب، بما فيها المسدسات.

٥٧ - وقد اشتركت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية وقوات الدفاع والأمن الوطنية والقوات الجديدة في وضع خطة أمنية للانتخابات. والخطة الأمنية المتكاملة التي تجمع بين كل العناصر الأمنية التابعة للأمم المتحدة تأخذ في الحسبان الجهاز الأمني التابع لمركز القيادة المتكاملة فيما يخص الانتخابات وتراعي أوجه العجز في قدرات المركز المبينة أعلاه. وستكون الخطة الأمنية بحاجة إلى استعراض ريثما يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن دور البعثة في المستقبل. وفي المرحلة الأولى السابقة للانتخابات، ستحدد العملية المناطق الأكثر عرضة للعنف وستكيف خطط الطوارئ الحالية للتصدي لهذا الخطر إلى جانب إظهار الحضور والقوة للردع والبعث على الاطمئنان في آن واحد. وفي المرحلة الثانية، أي أثناء الانتخابات، ستراقب العملية الحالة باستمرار وستساعد مركز القيادة المتكاملة على كفاءة تمتع السكان بحرية التنقل. وستقدّم دوريات للحراسة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى أفرقة المراقبين الدوليين، فضلاً عن نقل الأفراد والمعدات. وسيكون الجيش مستعداً للرد بواسطة قوة جوية وبرية للرد السريع. وفي المرحلة الثالثة، أي فترة ما بعد الانتخابات وإحلال الاستقرار، ستقوم العملية عن كثب برصد الحالة تحسباً لأي اضطرابات تثيرها الأحزاب الساخطة، وستساعد مركز القيادة المتكاملة على توفير الأمن للمعدات الانتخابية والمعدات الحساسة.

٥٨ - وفي تقريره المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (S/2010/15)، أشرت إلى المقترح المشترك الذي تقدم به الرئيس غباغبو والرئيس كمبروري لنشر ما يصل إلى ٥٠٠ جندي من بور كينا فاسو، في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من أجل تعزيز الترتيبات الأمنية أثناء الانتخابات التي كان يتوقع إجراؤها بحلول آذار/مارس ٢٠١٠. وأبلغ وزير الداخلية الإيفواري ومستشارو الرئيس غباغبو بعثة التقييم التقني بأنه جرى صرف النظر عن هذا المقترح. ومن ثم بحثت بعثة التقييم التقني بدائل أخرى فيما يتصل بالطوارئ لسد الثغرة الأمنية أثناء الانتخابات. وترد مقترحات في هذا الصدد في الفقرات ٩٧ إلى ١٠٠ من هذا التقرير.

٥٩ - وكانت القضية الثانية التي أثارها المحاورون تتعلق بدور العملية في توفير الأمن للانتخابات في حالة إذا ما حاول أي حزب من الأحزاب عرقلة الانتخابات بالقوة، وإذا ما لجأ إلى العنف المسلح للطعن في نتائج الانتخابات. وكانت القضية مبعث قلق خاص بالنسبة لأحزاب المعارضة ولل قوات الجديدة وللمجتمع المدني. واقترحت القوات الجديدة أن تنتشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مناطق التجمع لكفالة عدم مغادرة القوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن المتجمعة لتلك المناطق بغية التدخل في الترتيبات المنصوص عليها في إطار اتفاقات واغادوغو لتأمين الانتخابات. وفيما يخص أوجه العجز في قدرات مركز القيادة المتكاملة والوحدات المختلطة التابعة له، وهي الوحدات المكلفة بالحفاظ على القانون والأمن وتوفير الأمن للانتخابات، طلب رئيس الوزراء سورو، في رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة لي، أن تسهم العملية في تعزيز قدرات العمليات لدى المركز من أجل طمأنة كافة الأحزاب وكل السكان إلى اتخاذ جميع الترتيبات الأمنية اللازمة، وفقا للمادة ٩ من اتفاق واغادوغو الرابع. وذكر الرئيس غباغبو لبعثة التقييم احتمال التوصل إلى حل يتمثل في الدمج المباشر لأفراد القوات الجديدة الذين تم تعيينهم للانضمام إلى الجيش وقوات الأمن الوطنية التي لديها بالفعل القدرة المطلوبة، وإسناد هذه المسؤولية الهامة إليهم.

باء - الانتخابات والتصديق

٦٠ - تقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تمشيا مع الولاية المسندة إليها، المساعدة التقنية واللوجستية للجنة الانتخابية المستقلة وغيرها من مؤسسات التنفيذ الوطنية المسؤولة عن عمليتي تحديد الهوية والانتخابات. وتقوم البعثة على وجه التحديد بنقل المعدات الانتخابية إلى مستودعات اللجنة الانتخابية، وتحديد مراكز تحديد الهوية والاقتراع، وتوفير النقل لموظفي التسجيل، وتدريب القضاة وموظفي التسجيل. وأقر جميع أصحاب المصلحة بأنه لولا الدعم الذي قدمته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الآن، لكانت التحديات التقنية واللوجستية التي واجهتها اللجنة الانتخابية تسببت في حالات تأخير أشد في العملية الانتخابية. وقد طلبوا أن يؤذن للعملية بمواصلة تقديم هذا الدعم الحاسم. غير أن العديد من أصحاب المصلحة، ولا سيما الشركاء الدوليين، أعربوا عن قلقهم من أن اللجنة الانتخابية الجديدة، التي عيّنت في ٢٥ شباط/فبراير، لم تبدأ في معالجة القضايا الرئيسية التي تعرقل العملية الانتخابية وفي اتخاذ خطوات لإتمام العمليات التقنية غير المكتملة.

٦١ - وجرى إبلاغ بعثة التقييم التقني بعدد من المقترحات بشأن تنفيذ ولاية التصديق المنوطة بممثلي الخاص. وقام ممثلي الخاص إلى الآن بتحديد إطار التصديق المؤلف من خمسة معايير على النحو المبين في تقارير السابقة، وبالتصديق على مرحلتين حاسمتين في العملية

الانتخابية: هما إنجاز عمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناخبين بنجاح وإعداد قائمة الناخبين المؤقتة، وهي القائمة التي وصفها بأنها "متوازنة وذات مصداقية" قبل ظهور القائمة الموازية مشار التزاع التي تضم ٤٢٩ ٠٠٠ فرد.

٦٢ - وبينما ذكر بعض قادة أحزاب المعارضة السياسية أن لديهم فهما واضحا للإطار الذي وضعه ممثلي الخاص للتصديق على العملية الانتخابية ورحبوا بتأييده لإتمام عمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناخبين وقائمة الناخبين المؤقتين، أبلغوا بعثة التقييم التقني باعترامهم مناقشة ممثلي الخاص فيما يتعلق بالتصديق في سياق معايير الأمن والسلام، ولا سيما الدور الذي تضطلع به وسائط الإعلام الحكومية واحتكار الوصول إليها من قبل الحزب الحاكم. ومن جهتهم، أعرب الحزب الحاكم ومستشارو الرئيس عن الرأي الذي مفاده أنه لم يكن بوسعهم تصور التصديق على الانتخابات التي قد تجرى في الشمال في ظل الأحوال الحالية غير الآمنة باعتبارها انتخابات حرة ونزيهة. وأعرب العديد من أصحاب المصلحة الدوليين عن رضاهم عن الطريقة التي نفذت بها ولاية التصديق، وشجعوا ممثلي الخاص على مواصلة العمل عن كئيب مع الميسر الذي أنيطت به ولاية التحكيم. كما شددوا على أهمية تحسين الحملة الإعلامية للبعثة والتعامل الدائم مع الأحزاب السياسية، بغية توضيح أية استفسارات قد تكون لديهم ولدى الجمهور بشأن التصديق. وفي الرسالة المؤرخة ٦ أيار/مايو، شدد رئيس الوزراء أيضا على أهمية توضيح عملية التصديق والمنهجية المتبعة لتجنب اختلاف الأطراف السياسية في تفسيرها.

جيم - نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وحل الميليشيات وإصلاح قطاع الأمن

٦٣ - تطلب اتفاقات واغادوغو إلى القوات المحايدة الإشراف على نزع سلاح مقاتلي القوات الجديدة وتسريحهم وتجميعهم، وتخزين أسلحتهم، وعلى نزع سلاح الميليشيات وحلها. وبالنظر إلى القدرة المحدودة لمركز القيادة المتكاملة، الذي يتولى مسؤولية تنفيذ هذه المهام، ما فتئت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تدعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوسائل منها بناء مواقع للتجميع ولترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقديم المساعدة في مجال التخطيط لمركز القيادة المتكاملة والبرنامج الوطني لإعادة الإحراق والإنعاش المجتمعي، وتأمين الأسلحة والذخيرة التي جمعت إلى الآن. وطلبت القوات الجديدة والشركاء الدوليون إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة على مواصلة تأهيل الثكنات في مواقع التجميع في بواكي وسيغيبلا ومان تفاديا لتأخير عمليات تجميع القوات الجديدة.

٦٤ - وأفادت قيادة القوات الجديدة بأن قضية أخرى قد تؤخر تجميع المقاتلين السابقين البالغ عددهم ٥ ٠٠٠ الذين تم تعيينهم للانضمام إلى الجيش الجديد تتمثل في غياب التمويل للإنفاق عليهم بعد تجميعهم، وطلبت إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، اقترح رئيس أركان القوات الجديدة، الجنرال باكاويوكو، أن تقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة في مجال تقديم التدريب العسكري الأساسي للأفراد البالغ عددهم ٥ ٠٠٠ في مخيمات التجميع.

٦٥ - وأشاد جميع أصحاب المصلحة بالمبادرات التي أخذها ممثلي الخاص لتنفيذ ١ ٠٠٠ من المشاريع الصغرى التي تتيح للمقاتلين السابقين فرصا لإعادة إدماجهم. وكان يُنظر إلى المبادرة على أنها تدبير لسد الثغرات بغية إيواء المقاتلين المسرّحين الذين لم يتلقوا البديل المنصوص عليه في اتفاق واغادوغو الذي تبلغ قيمته ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية؛ غير أنه نظرا لمحدودية التمويل وفر البرنامج المأوى لـ ٣ ٧٢٠ فقط من المقاتلين السابقين. واقترح بعض المحاورين أن ينظر المجتمع الدولي في دفع البديل الخاص بالأعمال المتبقية فيما يتعلق بـ ٢٣ ٢٥٧ من المقاتلين المسرّحين التابعين للقوات الجديدة و ٤٢ ٤٥١ من المليشيات، وهو ما سيكلف قرابة ٦٠ مليون دولار. غير أن الجهات المانحة أشارت إلى أنها لا تؤيد تمويل هذه المدفوعات النقدية نظرا لقلقها من أن تكون تلك الأرقام مبالغًا فيها، ولما تراه من أنه بخلاف نموذج المشاريع الصغرى، لا يرجح أن توفر هذه المدفوعات النقدية فرص إعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو مستدام. إضافة إلى ذلك، من القضايا الرئيسية التي أثارها بعثة التقييم التقني الحاجة إلى قيام الحكومة، وهي المسؤولة عن دفع هذا البديل، بتوضيح ما إذا كان يحق للمقاتلين السابقين الذين يستفيدون من المشاريع الصغرى تلقي البديل.

دال - استعادة سلطة الدولة وتوطيد السلام

٦٦ - منح قرارا مجلس الأمن ١٨٨٠ (٢٠٠٩) و ١٩١١ (٢٠١٠) عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تفويضا بأن تيسر قيام الحكومة بإعادة فرض سلطة الدولة في جميع أنحاء كوت ديفوار وإحياء المؤسسات والخدمات العامة الضرورية لإنعاش البلد اجتماعيا واقتصاديا، وبأن تدعم إعادة مؤسسات بسط سيادة القانون في الشمال والغرب، ولا سيما النظام القضائي والشرطة، كجزء من العملية الشاملة لإعادة بسط سلطة الدولة والإدارة الحكومية في جميع أنحاء البلد.

٦٧ - وتركز الدور الذي تؤديه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجال دعم استعادة سلطة الدولة، حتى الآن، على رصد ودعم إعادة نشر موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك

السلطة القضائية، في الشمال، ووصل ذلك إلى نسبة ٩٦ في المائة. ولتحقيق هذه الغاية، عملت البعثة بتعاون وثيق مع حكام المقاطعات ونوابهم، ومع المسؤولين في الوزارات التنفيذية، ومع اللجنة الوطنية للإشراف على إعادة تشكيل الإدارة التي شكلتها الحكومة. وطراً تحسن ملحوظ على ظروف عمل موظفي السلطات المحلية وسكنهم، بفضل ما قدمته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من خبرة تقنية ودعم لوجستي بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. كما عززت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قدرات السلطات المحلية على إدارة النزاعات وتسويتها. وأدى الدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، إلى إعادة تأهيل وتجهيز المرافق الخاصة بالإدارات والمحاكم والسجون.

٦٨ - وبما أن القوات الجديدة كانت جزءاً من الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية، فقد رأى العديد من المحاورين أن السبب الوحيد الذي يدفعها إلى عدم السماح بإعادة بسط سلطة الدولة بشكل كامل في المناطق الخاضعة لسيطرتها هو الافتقار إلى الإرادة السياسية، والفوائد المتأتية من الاقتصاد الموازي في الشمال. وعلى النحو المشار إليه سابقاً، فإن القوى الجديدة تشير من جانبها إلى لزوم حل مسألة الهوية، وقيام الحكومة بتوفير التمويل لتسريح مقاتلي القوات الجديدة وتجميعهم، وكفالة منح القوات الجديدة مصدر تمويل مستدام من أجل الحفاظ على نفسها كمنظمة. وللمضي قدماً في إعادة توحيد الخزانة وإعادة الإدارة الضريبية والجمركية في الشمال، تقتضي الحاجة معالجة مسألة مستقبل القوات الجديدة.

هاء - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٦٩ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك المؤسسات التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان، وإدارات حكومية أخرى. وواصلت البعثة أيضاً إذكاء الوعي بحقوق الإنسان في الجامعات والكليات والمدارس، ورصدت انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد وقدمت تقارير بشأنها، مع الاهتمام بشكل خاص بحالة النساء والأطفال. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن العديد من المحاورين رأوا أن حالة حقوق الإنسان والحماية قد تدهورت في الواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الأمور المثيرة للقلق بشكل خاص البلاغات التي تفيد بتصاعد العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال، والذي يرى بعض المحاورين أنه ما فتئ يتخذ بعداً عرقياً متزايداً. وأشار المحاورون من بعثة التقييم التقني إلى كون محور بانغولو - دويكوي معرضاً على نحو خاص لهجمات عنيفة. وسيكون من شأن العمل بشكل

يتسم بقدر أكبر من المنهجية والموثوقية في مجال جمع البيانات وتبادل المعلومات بشأن حالة حقوق الإنسان والحماية، بما في ذلك على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وهو أمر غير متوفر حالياً، أن يتيح زيادة تعزيز الجهود المبذولة لمنع الانتهاكات والرد عليها. كما لاحظت بعثة التقييم التقني وجود عدد من الفرص لتحسين التنسيق بين الجهات المعنية بالحماية وحقوق الإنسان التابعة للجيش والشرطة والهيئات المدنية. ودعا أيضا عدد من المتحاورين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الإكثار من الحديث علنا عن الأمور المثيرة للقلق على صعيد حقوق الإنسان في البلد، ولا سيما العنف الجنسي. وطلبت الجماعات النسائية زيادة الدعم لضمان إطلاعها على مجريات الحوار السياسي ومشاركتها فيه. وخلال لقاءه مع بعثة التقييم التقني، ندد السيد بدبي بالتهم التي وجهتها محكمة عسكرية إلى السيد جيدجي مادي، الأمين العام للتجمع المعارض "تجمع أنصار هوفويه من أجل الديمقراطية والسلام"، الذي كان قد دعا إلى التظاهر ضد الوضع الحالي في كوت ديفوار، ووصف تلك التهم بأنها غير لائقة ولا تحترم المبادئ الديمقراطية المتعلقة بحرية التعبير. وذكر السيد جيدجي مادي فيما بعد أنه رفع المسألة إلى قسم حقوق الإنسان التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي يرصد سير الإجراءات التي تتخذها المحكمة.

واو - المشاركة السياسية مع الأطراف

٧٠ - يواصل ممثلي الخاص اتصالاته بنشاط مع جميع الأطراف الإيفوارية والدولية المعنية. ولهذا الغرض، فإنه يعمل بشكل وثيق مع الميسر وممثله الخاص في أبيدجان، ويزور واغادوغو بانتظام للتشاور مع الرئيس كومباوري.

٧١ - ومنذ بدء الأزمة الراهنة المحيطة بالعملية الانتخابية في كانون الثاني/يناير، كثف ممثلي الخاص الاتصالات مع المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيين، للاستماع إلى آرائهم في السبل الممكنة لتحقيق تقدم، ولالتماس مساهمتهم في ضمان التزام السكان بضبط النفس والتحلي بالصبر بينما تتواصل الجهود المبذولة لإيجاد حل للمأزق. كما التقى لهذا الغرض بزعماء منظمات الشباب. وأكدت منظمات المجتمع المدني لبعثة التقييم التقني أنه ينبغي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تيسر مشاركتها الكاملة في آليات رصد تنفيذ اتفاقات واغادوغو لكفالة الملكية الوطنية الحقيقية لعملية السلام.

٧٢ - وبناء على طلب بعض أعضاء مجلس الأمن، التمسست بعثة التقييم التقني آراء العديد من المحاورين بشأن مسألة توزيع المسؤولية والتدابير التي يمكن اتخاذها للضغط على الأطراف من أجل تحقيق تقدم في عملية السلام. وقدمت الأحزاب السياسية المعارضة سردا تاريخيا

لتطور الأزمة الإيفوارية والإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن، ورأت أن الرئيس والحزب الحاكم تعمدتا تأجيل الانتخابات عدة مرات منذ عام ٢٠٠٥ من أجل إطالة أمد بقائهم في الحكم. وذكرت تلك الأحزاب بأن مجلس الأمن، في قراره ١٧٢١ (٢٠٠٦)، قد أيد تمديد ولاية الرئيس غباغبو لفترة أخيرة مدتها ١٢ شهرا، وأن تلك الفترة انتهت قبل عامين ولم يفعل المجلس شيئا حيال ذلك. ودعت تلك الأحزاب المجلس إلى فرض عقوبات محددة الهدف على كبار المسؤولين في الحزب الحاكم الذين يتحملون، بحسب قولها، المسؤولية عن عرقلة عملية السلام، وعلى أولئك المتورطين في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وفي التحريض على العنف. وعلاوة على ذلك، قال زعماء المعارضة إنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتعامل مع كوت ديفوار باعتبارها "حالة خاصة ينبغي السماح لها بالتحرك بالسرعة التي تناسبها". وفي هذا الصدد، أعرب السيد واتارا عن رأيه بأنه ينبغي لمجلس الأمن تحديد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الذي يمثل السنة العاشرة للرئيس غباغبو في منصب الرئاسة، موعدا نهائيا لإجراء الانتخابات الرئاسية. وهو يرى أنه، إذا لم يُحترم هذا الموعد النهائي ينبغي للمجلس أن يطالب الرئيس بالتنحي عن منصبه.

٧٣ - وقدم الرئيس غباغبو بدوره وصفا مفصلا أيضا لتاريخ هذه الأزمة، وبين التنازلات الرئيسية التي قدّمها في محاولة لتوحيد البلاد وإجراء انتخابات. وشملت تلك التنازلات قبول رئيسي وزراء فرضهما المجتمع الدولي (سيدو ديبارا وتشارلز كونان بائي)؛ وإصدار مرسوم سمح للسيد واتارا بالترشح للانتخابات الرئاسية؛ وإعطاء ممثلي الأحزاب المعارضة أغلبية المقاعد في اللجنة الانتخابية المستقلة، والموافقة على أن يكون رئيس اللجنة من المعارضة؛ وقبول شركة ساجيم بوصفها المشغل الفني، وعلى إعطاء دور للأمم المتحدة في التصديق على العملية الانتخابية لأنه كان يريد انتخابات نظيفة؛ وإسناد منصب رئيس الوزراء لرئيس حركة تمرد حاولت إقصاءه عن منصبه. وأكد الرئيس وحزبه أنه على الرغم من تلك التنازلات، فإنه كثيرا ما اتهمَ ظلما بإعاقة عملية السلام وتأجيل الانتخابات، وأن المجتمع الدولي، عن طريق إصدار القرارات السابقة التي انتقدته، قد تجاهل قصدا حقيقة أنه كان قد انتخب في انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٠، وأن الأزمة الحالية نجمت عن محاولة انقلاب رعتها جهات خارجية في وقت لم يكن قد مر أكثر من عامين على بدء ولايته، وأنها فشلت وتحولت إلى حركة تمرد. وأضاف يقول إنه أعاد تنصيب ضباط الجيش الذين كانوا قد انضموا إلى التمرد، وذلك في بادرة فريدة أخرى أقدم عليها على أمل تحقيق إعادة توحيد البلاد، وأن أولئك الضباط قد احتفظوا برتبهم وأهم يتلقون حاليا مرتبات. وأكد الرئيس أنه يريد إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن، ولكنه يريد انتخابات نظيفة وذات مصداقية. وأضاف إن اتفاق واغادوغو لا يزال الإطار المناسب لتسوية الأزمة الإيفوارية، ورأى أن هذه

الأزمة قد حُلّت بنسبة ٨٠ في المائة، وطلب أن تتابع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مسيرتها وأن تواصل تقديم المساعدة على تنفيذ النسبة المتبقية البالغة ٢٠ في المائة، ولا سيما فيما يتعلق بترع السلاح وإعادة توحيد البلاد، بهدف ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٧٤ - وأعرب الميسر عن رأيه في أن اتفاق واغادوغو لا يزال على الطريق الصحيح وأن الأطراف ما زالت ملتزمة بتنفيذه بشكل كامل. ونصح الميسر بعدم اتخاذ تدابير عقابية ضد الأطراف السياسية الرئيسية، مؤكداً أن التقدم، في ظل الظروف المعقدة السائدة في كوت ديفوار، يُحرز عن طريق خطوات صغيرة من خلال ممارسة الضغط الخفيف، والتيسير، والحوار، والقبول بحلول وسطى. وأضاف الممثل الخاص للميسر أن المجتمع الدولي سوف يفشل إذا لم يعترف بذلك الواقع. ووافق العديد من أصحاب المصلحة الدوليين على رأي الميسر، وحذروا من أن أي تدابير عقابية تتخذ في هذه المرحلة، بما في ذلك فرض عقوبات محددة الهدف، قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الذي يتسم أصلاً بالصعوبة، مع احتمال صرف الاهتمام عن المهام ذات الأولوية، وأن يؤدي إلى تأثير عكسي يتمثل في تصلب موقف الأطراف المستهدفة. ونصح الميسر والعديد من المحاورين الدوليين الأمم المتحدة بأن تركز على مساعدة الأطراف على العمل بصورة متزامنة على تنفيذ المهام المتبقية المتعلقة بالانتخابات، ونزع السلاح وإعادة التوحيد، مع المساعدة أيضاً على توطيد السلام.

زاي - المسائل المتعلقة بالدعم

٧٥ - ما زال الغموض المحيط بموعد الانتخابات يجعل من الصعب التخطيط للانتخابات وشراء المزيد من العتاد الجوي العسكري واللوجستي من أجل إجراء هذه الانتخابات. فالموارد اللوجستية الموجودة لدى البعثة تستخدم حالياً لدعم المهام الانتخابية الحالية، ولكن ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لدعم العملية الانتخابية بمجرد تحديد موعد للانتخابات.

حاء - سلامة الموظفين وأمنهم

٧٦ - لا يزال تنفيذ تدابير مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر يعمل على تمكين موظفي الأمم المتحدة من المضي قدماً في برامجهم وأنشطتهم خلال الاضطرابات التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠١٠. وما زالت الجرائم العنيفة، مثل السطو المسلح والسطو على المنازل، تشكل تهديداً أمنياً خطراً لموظفي الأمم المتحدة. ويتسم الوضع بدرجة كبيرة من الخطورة في مناطق الجنوب والغرب حيث لا تملك وكالات إنفاذ القانون إلا وسائل محدودة للتصدي للنشاط الإجرامي المسلح. ولا يُستبعد أن تقع في الشمال حوادث ترتكبها جماعات مسلحة،

نظرا إلى الطبيعة الحساسة للعمليات الرامية إلى إعادة توحيد البلاد، وقد يؤثر ذلك على أمن موظفي الأمم المتحدة وأنشطتهم. وقد أتاح تطبيق معايير العمل الأمنية تقليل تعرض موظفي الأمم المتحدة لمثل هذه الجرائم، ولكن انقطاع التيار الكهربائي على نحو متكرر في جميع أنحاء البلاد يؤثر على تنفيذ بعض من هذه الإجراءات الأمنية.

خامسا - الجوانب المالية

٧٧ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٣/٢٨٩، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن تعتمد مبلغا إجمالية ٤٩١,٨ مليون دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، فإن تكلفة مواصلة العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية ٧٣,٦ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام، فبلغ حتى ذلك التاريخ ما مقداره ١ ٧٢٥,٧ مليون دولار. وأدرجت المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات مقابل تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على التوالي.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٧٨ - بعثت الأحداث التي شهدتها كوت ديفوار حتى نهاية عام ٢٠٠٩ الأمل بأن البلد بات يمضي أخيراً بخطى ثابتة نحو حل أزمتته التي طال أمدها. وكانت اتفاقات واغادوغو قد أرست إطاراً أتاح للأطراف إحراز تقدم ملحوظ - أكثر من أي اتفاقات سابقة. وساد مناخ عام من الاستقرار، وزادت حرية التنقل، وأوشك تنفيذ المهام المتعلقة بتحديد الهوية وذات الصلة بالانتخابات على الاكتمال. وشاع أمل حقيقي بأن كوت ديفوار تمضي قدماً باطراد وبأن الانتخابات سوف تجري في مطلع عام ٢٠١٠.

٧٩ - ولذلك أصبت بخيبة أمل بسبب التوقف المفاجئ للعملية الانتخابية في كانون الثاني/يناير وما ترتب على ذلك من أعمال عنف في شباط/فبراير، الأمر الذي يشكل انتكاسة حادة في عملية السلام الإيفوارية. ودفع عدم إحراز تقدم للخروج من المأزق اللاحق الذي استمر زهاء خمسة أشهر ببعضهم إلى البدء بالتشكيك بأهمية إطار واغادوغو. وأود، بادئ

ذي بدئ، أن أناشد جميع الأطراف الإيفوارية بأن تتجنب اتخاذ أي إجراءات قد تعطل التقدم البارز الذي أحرزته وتهدد بإغراق البلد في دوامة جديدة من العنف وعدم الاستقرار.

٨٠ - وسيكون أي تداع لإطار واغادوغو مدعاة لقلق شديد. ولا يوجد حالياً أي إطار بديل عن اتفاقات واغادوغو. ولا تنفي الأسباب التي تذكرها الأطراف لتبرير المأزق الحالي، بما فيها مسألة تزوير الانتخابات والحاجة إلى استكمال نزع السلاح وإعادة توحيد البلد، بأي حال من الأحوال أهمية الاتفاقات وهي ليست بمشاكل لا يمكن التغلب عليها، إذا توافرت الإرادة السياسية اللازمة. وسوف يكون أي اقتراح لوضع اتفاقات واغادوغو جانباً بمثابة تغيير للأهداف المحددة في اللحظة الأخيرة وسوف يطيل أمد الأزمة ومعاونة الشعب الإيفواري دون مبرر. ولذلك، ينبغي أن تواصل اتفاقات واغادوغو توفير الإطار اللازم لإخراج كوت ديفوار من الأزمة.

٨١ - وخلال الأعوام الثمانية منذ اندلاع الأزمة، شكلت حالات التأخير المزمدة في تنفيذ مختلف اتفاقات السلام مصدراً للإحباط الشديد لدى الشعب الإيفواري. وأثبتت أحداث شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٠ أن استمرار الإخفاق في إجراء الانتخابات في كوت ديفوار قد يشعل فتيل النزاع من حيث أنه يسهم في زيادة حدة التوترات ويعوق التطبيع الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وشكلت حالات التأخير المتعاقبة أيضاً اختباراً قاسياً لصبر الشركاء الدوليين لكوت ديفوار الذين استثمروا مستويات كبيرة من الموارد دعماً للجهود الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ولئن كان من المفهوم أن تحدث حالات التأخير الناجمة عن تحديات تقنية وعملية حقيقية، فإنه لا يمكن القبول بحالات التوقف عن التنفيذ مجرد الافتقار إلى الإرادة السياسية، ولا سيما إذا كانت هذه الحالات تقوض التقدم الذي أحرز بشق الأنفس في القضايا الحساسة التي تصدر الأزمة. ولذلك ينبغي أن يتحلى الزعماء السياسيون الإيفواريون بالشجاعة لتجاوز الأهداف الحزبية والشخصية الضيقة، وأن يضعوا المصلحة الوطنية أولاً، وأن يباشروا حواراً حقيقياً، تحت رعاية الميسر، لحل خلافاتهم.

٨٢ - ويقع على عاتق الأطراف الإيفوارية التي تمسك بزمام عملية السلام بشكل تام الالتزام بإنجاح هذه العملية. وإلى جانب التحلي بالإرادة السياسية اللازمة، سيطلب إلى الحكومة أيضاً تخصيص الموارد اللازمة لدعم عملية التنفيذ. وإني أحث أيضاً الميسر والموقعين على اتفاقات واغادوغو على العمل بنشاط مع المجتمع المدني والنظر في مشاركته في عملية السلام من أجل تعزيز الملكية الوطنية الحقيقية لهذه العملية.

٨٣ - ويكتسب دور الميسر أهمية بالغة. وإنني أثنى عليه لما أحرزه من تقدم حتى الآن وأشجعه على المثابرة في جهوده. وكان من دواعي سروري أن ألاحظ بأن جميع الأطراف أبلغت لجنة التقييم التقني بأن ثقتها في الميسر لم تتزعزع. إلا أنها يجب أن تقرن أقوالها بالأفعال وأن تتعاون معه تعاوناً تاماً لموازرة الجهود التي يبذلها لعقد الإطار الاستشاري الدائم من أجل البحث عن مخرج من المأزق الحالي. ويجب أن يقول المجتمع الدولي أيضاً كلمته بصوت واحد وأن يوحد جهوده لدى تعاطيه مع الأطراف الإفوارية. ويكتسب دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد أهمية بالغة بشكل خاص. ويحتاج الميسر إلى دعمهما الكامل والموحد الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل إعطاء عملية السلام المتعثرة دفعة أخيرة. ولذلك، أرحب بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠. وقد لاحظت بقلق أن تمويل مكتب الممثل الخاص للميسر الذي قدمه صندوق بناء السلام سيستنفد بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وتبلغ الميزانية السنوية لهذا المكتب، حتى تاريخه، مليوني دولار. ومن الأهمية بمكان تحديد مورد ثابت للتمويل لتمكين هذا المكتب من مواصلة تنفيذ المهام المتبقية في إطار اتفاقات واغادوغو.

٨٤ - ولقد درست بعناية النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني والآراء التي استقتها من مختلف المحاورين. وهي تشير إلى حالة شائكة وحساسة، وإلى فرص أصبحت بعيدة المنال بعد أن كانت بمثابة تناول اليد، وإلى معاناة الناس العاديين والانهيار البطيء إنما المطرد لبلد كان يمثل فيما مضى دعامة الاستقرار والازدهار في المنطقة دون الإقليمية. ونظراً لخيبة الأمل التي تسبب بها التوقف المفاجئ لعملية انتخابية كادت أن توثق ثمارها، وسجل المراوحات الدائمة المنبثقة في أغلب الأحيان عن حسابات سياسية للحصول على مكاسب حزبية، فإنه من الطبيعي أن نفهم هذا الإغراء بالاستسلام لمشاعر الإحباط واليأس من كوت ديفوار. ولكن نظراً إلى الشوط الذي قطعه كوت ديفوار والمسافة القصيرة المتبقية للوصول إلى الانتخابات، لذا إذا يمس المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في هذه المرحلة، فسيكون ذلك بمثابة خزلان للناس العاديين في كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية، ومكافأة للمفسدين، وهدراً للموارد الهائلة التي استثمرت خلال الأعوام الثمانية الأخيرة. ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أيضاً أن الانتخابات لن تحل الأزمة في كوت ديفوار بحد ذاتها على الرغم من أنها تمثل خطوة أساسية في عملية السلام. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم، بعد إجراء الانتخابات، لمساعدة كوت ديفوار على استكمال عملياتها السلمية ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

٨٥ - ولهذا الأسباب، أوصي بالإبقاء على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالقوام الإجمالي الحالي لعنصرها العسكري والشرطي، حتى نهاية ٢٠١٠، وذلك لمنح كوت ديفوار فرصة لقطع الشوط الأخير نحو الانتخابات بدعم كامل من الأمم المتحدة. وترد الخيارات التي نظرت فيها بعثة التقييم التقني والتوصيات بشأن ترشيد البعثة وإعادة تشكيلها خلال هذه الفترة، في الفقرات ٩٧ إلى ١٠٠ أدناه. وفي حال حصلت هذه التوصية على موافقة مجلس الأمن، فإن الأمانة العامة سوف تجري استعراضاً للتقدم المحرز في عملية السلام وتقدم المزيد من التوصيات بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قبل نهاية العام.

٨٦ - وأعتقد أن الأشهر السبعة المتبقية سوف تمنح الأطراف الإيفوارية متسعاً من الوقت لحل خلافاتها بمساعدة الميسر، وإظهار صدق التزامها بعملية السلام، وتنفيذ المهام المتبقية، في إطار اتفاق واغادوغو، ولا سيما تلك المتصلة بالانتخابات ونزع السلاح وجميع الجوانب المتعلقة بإعادة توحيد البلد. وإني أشاطر رأي الميسر بأن هذه المهام الحاسمة تشكل التدابير ذات الأولوية في هذه المرحلة ويجب الدفع بها قدماً بصورة متزامنة. إلا أن الانتهاء من إعداد قائمة الناخبين لا تزال مسألة حاسمة، على النحو المبين في النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني. وإني أثنى في هذا الصدد على جهود رئيس الوزراء واللجنة الانتخابية المستقلة لإيجاد مخرج من المأزق المتعلق بقائمة الناخبين. وعلاوة على ذلك، من المهم السماح للجنة بأداء عملها بصورة مستقلة، بدعم من رئيس الوزراء، والعاملين التقنيين، والميسر، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأحث في هذا الصدد جميع الأطراف على النظر في النهج المبين في البيان المشترك الصادر في ٢ أيار/مايو عن رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، كأساس لإحياء العملية الانتخابية المتوقفة.

٨٧ - وفي حال وافق مجلس الأمن على توسيع نطاق نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى نهاية العام، أوصي بأن يتم تعديل ولاية العملية بحيث تتكيف مع الأوضاع الجديدة عن طريق التركيز على مساعدة الأطراف لتنفيذ المهام المتبقية المتصلة بالتدابير ذات الأولوية المحددة أعلاه: '١' نزع السلاح وجميع الجوانب المتعلقة بإعادة توحيد البلد؛ و'٢' الانتخابات. وسبق لمجلس الأمن أن حدد، في قراره ١٩١١ (٢٠١٠) هذه التدابير باعتبارها المهام ذات الأولوية التي ينبغي أن تقدم لها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم لاستكمال تنفيذ اتفاقات واغادوغو. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضاً أن تقدم البعثة الدعم للمهام الهامة المتصلة بتعزيز السلام.

٨٨ - وفي ما يتعلق بالعملية الانتخابية، أود الإشارة إلى أن قائمة الناخبين المؤقتة أتت نتيجة عملية تتسم بالمصادقية أجريت استناداً إلى طرائق اتفقت عليها جميع الأطراف. ولذلك

يجب أن تبذل جميع الجهود لاستعادة الثقة في هذه القائمة بما يعزز الإنجازات التي تحققت بالفعل. وإني أوصي بأن تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم الدعم التقني واللوجستي لتمكين اللجنة الانتخابية المستقلة من إنجاز المهام المتبقية التالية: استئناف عملية الطعون المتوقفة؛ وتوزيع قوائم الناخبين المؤقتة والنهائية؛ وتوعية وسائط الإعلام؛ وتوزيع بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين؛ وتوزيع المواد الانتخابية الحساسة وحفظها في مكان مأمون بما فيها أوراق الاقتراع. ونظراً إلى أن إصدار بطاقات الهوية يؤثر على التقدم المحرز نحو استكمال التدابير الأخرى ذات الأولوية، من الأهمية بمكان توزيع هذه البطاقات على وجه السرعة، بمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فور الانتهاء من إعداد قائمة الناخبين.

٨٩ - وإدراكاً مني للدور الثنائي الذي تؤديه البعثة والمنبثق عن ولاية التصديق المنوطة بممثلي الخاص وولايته الحالية التي تقضي بتقديم الدعم التقني واللوجستي للعملية الانتخابية، أوصي بأن تشارك شعبة المساعدة الانتخابية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بنشاط في الجهود المتواصلة، بقيادة رئيس الوزراء، للخروج من المأزق المتعلق بالقائمة الانتخابية عن طريق إسداء المشورة التقنية، في حين ينبغي أن تشارك خلية التصديق في البعثة بصفتها مراقباً، لتمكين ممثلي الخاص من أخذ الأسلوب الذي حلت به هذه المسألة الحساسة في الاعتبار لدى تصديقه على إعداد القائمة النهائية للناخبين. وسوف تكثف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حملتها الإعلامية لمواصلة توعية السكان والأطراف بشأن عملية التصديق.

٩٠ - وكان من دواعي سروري أن ألاحظ أن رئيس الوزراء طمأن بعثة المساعدة التقنية بأن مسألة ما إذا كان ينبغي لعملية نزع السلاح وإعادة توحيد البلد أن تأتي قبل الانتخابات ليست قضية. لذلك فإنني أحث القوات الجديدة على أن تقرن القول بالفعل وأن تطلق تجميع القوات في كوروهوغو، ثم في المواقع المعينة الأخرى، دون تأخير. على أنه يجب التنسيق بين هذا الأمر وعملية تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وينبغي لبعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تساعد الحكومة في تخطيط وتنسيق هذه العملية التي لا تزال متصدعة. وفي هذا الصدد، أوصي بأن تقوم البعثة بتقديم المشورة المستمرة إلى الشركاء الوطنيين المسؤولين عن جميع جوانب عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونزع سلاح الميليشيات وحلها، والمساهمة في تجديد الشكنات في أربعة مواقع تجميع، وأن تدعم عملية التجميع؛ وأن تشارك في الترتيب من أجل التخزين الآمن للأسلحة؛ وأن تواصل تقديم مشاريع صغيرة للمقاتلين المسرحين. وهذا الموضوع الأخير له أهمية خاصة، وأنا لا أزال أشعر بالقلق إزاء عدم وجود فرص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين والميليشيات مما يشكل تهديداً حقيقياً للأمن وتوطيد السلام في كوت ديفوار. كما أدعو الشركاء الدوليين لتقديم

تمويل إضافي للمشاريع الصغيرة أو الأنشطة الأخرى الرامية إلى إعادة الإحراق وإعادة الإدماج، التي بدونها يُرجح أن يكون الاستقرار بعيد المنال، حتى بعد الانتخابات. وفي الوقت نفسه، يجب أن توفر حكومة كوت ديفوار الموارد اللازمة لتحقيق الاكتفاء للمقاتلين الذين يجري تجميعهم ودفع البدلات للمقاتلين المسرحين والمليشيات التي حُلّت. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن عملية نزع سلاح المليشيات وحلّها يجب أن تُحرز تقدماً في نفس الوقت الذي تتقدم فيه عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتجنب استخدام ذرائع لعرقلة تنفيذ العملية، وفي نهاية المطاف، تعطيل الانتخابات. وأوصي في هذا الصدد بأن تُقدم البعثة المساعدة للسلطات الوطنية في جمع وإتلاف أسلحة المليشيا.

٩١ - إضافة إلى ذلك، وبناء على طلب رئيس أركان القوات الجديدة، وتمشياً مع أحكام واغادوغو ٤، أوصي بأن تساهم البعثة في توفير التدريب الأساسي لـ ٥٠٠٠ فرد من القوات الجديدة الذين سيتم تجميعهم تمهيداً لإدماجهم في الجيش الوطني. وينبغي لهذا التدريب أن يشمل التوعية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومع أخذ أحكام العفو الواردة في اتفاق واغادوغو في الاعتبار، ينبغي للبعثة أن تشجع القوات الجديدة والحكومة على إجراء تدقيق في جميع الأفراد الذين سيشكلون جزءاً من الجيش الوطني الجديد. وفي الوقت ذاته، يمثل اتباع نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن أمراً أساسياً من أجل تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل للبنية الأمنية في هذا البلد. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم كوت ديفوار في هذه العملية، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٩٢ - وفيما يتعلق باستعادة الدولة لسلطتها في جميع أنحاء البلد، أشاطر تماماً الرأي القائل بأنه من غير المقبول استمرار وجود جهاز إداري واقتصادي وأمني مواز في الشمال بعد مضي ثلاث سنوات على إدماج القوات الجديدة في الحكومة. ولذا ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب تسليم الحكومة فوراً زمام السيطرة على الاقتصاد والإيرادات في الشمال. وتحمل الحكومة، من جانبها، المسؤولية عن كفالة تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان حين تُستعاد سلطة الدولة. وتُعد الذكرى السنوية الـ ٥٠ المقبلة لاستقلال كوت ديفوار مناسبة لاستقطاب الجميع من أجل إعادة توحيد البلد بصورة فعالة في جميع جوانبه دون مزيد من التأخير.

٩٣ - وأوصي بأن تضطلع البعثة ومنظومة الأمم المتحدة بدور أنشط في دعم الاستعادة الفعالة لسلطة الدولة، بما في ذلك استئناف الدولة لأداء مهامها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للبعثة أن تعزز دعمها في المجالات الرئيسية، ولا سيما في مجالي الإدارة وسيادة القانون، والاستمرار في الاضطلاع بدور رئيسي في تطوير وتنسيق وتنفيذ مشاريع العدالة ومشاريع

قطاع الإصلاحات. وفي غضون ذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز بشكل عاجل الجهود الرامية إلى زيادة القدرات التخطيطية والإدارية لأشكال الوجود الإقليمي للوزارات المعنية الرئيسية في المناطق التي لا يزال وصول الدولة إليها محدودا. وأوصي أيضا بنشر عدد أقصاه ٨ من موظفي الجمارك المعارين، مع تخفيض مماثل في قوام قوة المراقبين العسكريين، بما يحافظ على قوام البعثة الشامل من الأفراد ذوي الزي العسكري دون تغيير. وسيقدم موظفو الجمارك المعارون المشورة والدعم لمسؤولي الجمارك الوطنيين الذين أُعيد توزيعهم في الشمال. وإضافة إلى ذلك، أُوصي بنشر عدد ملائم من الخبراء المدنيين في المالية العامة، لرصد التقدم المحرز في إعادة التوحيد الاقتصادي للبلد. وسيعمل كل من خبراء الجمارك وخبراء المالية العامة، حسب الاقتضاء، في مجموعات متنقلة مختلطة مع مراقبي بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العسكريين وسيعززون خلية الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٩٤ - وفيما يتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة، أُوصي بأن تقوم البعثة بتزويدها بالمشورة التقنية والدعم اللوجستي لزيادة قدرتها على تنفيذ ولايتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومة أن تتحمل مسؤوليتها بتقديم الدعم الكامل للجنة الانتخابية المستقلة، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل واللوجستيات والاتصالات والمعدات غير الميثة للسيطرة على الحشود. وفي هذا السياق، فإن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) قد تود النظر في إصدار إعفاء من الحظر المفروض على الأسلحة بما يسمح للحكومة باستيراد معدات لمكافحة الشغب من أجل مؤسسات إنفاذ القانون ذات الصلة وذلك لتجنب استخدام الأسلحة الطويلة والذخائر الحية في حالات القلاقل المدنية.

٩٥ - كما شعرت بانزعاج عميق من جراء أعمال العنف التي اندلعت في شباط/فبراير في شتى أنحاء البلد، ويتأبني شعور بالقلق إزاء الوضع الأمني الخطير الناشئ في البلد. وتتحمل جميع الأطراف مسؤولية المساهمة في تهيئة مناخ آمن للانتخابات. وينبغي للبعثة، أن تواصل من جانبها، العمل مع ليكورن، واللجنة الانتخابية المستقلة وغيرها من السلطات الوطنية ذات الصلة لتنفيذ الخطة الأمنية المتفق عليها للانتخابات.

٩٦ - ولقد لاحظت التعقيدات التي تواجه البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار فيما يتعلق بتنفيذ المسؤوليات الموكلة إليهما في حماية المدنيين. ومسؤولية كفالة بيئة آمنة ومأمونة، بما في ذلك حماية المدنيين وتأمين حدود البلاد، تقع على عاتق السلطات الإيفوارية في المقام الأول. وإنني أثق في أن البعثة ومجلس الأمن سيواصلان رصد سلوك الحكومة وأصحاب المصلحة الإيفواريين الآخرين في هذا المجال الهام عن كثب. وفي الوقت

ذاته، يساورني القلق إزاء محدودية قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية المعنية على حماية المدنيين، ولا سيما في المناطق التي لا يزال إنفاذ القانون فيها يفتقر إلى القوى العاملة والوسائل الكافية. وتمشيا مع الولاية المسندة إليها على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ (و) من قرار مجلس الأمن ١٧٣٩ (٢٠٠٧)، ستواصل البعثة تعزيز ما تبذله من جهود لحماية المدنيين الذين يهددهم خطر التعرض الوشيك للعنف البدني، وذلك في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها، مع إيلاء اهتمام خاص لتلك المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة والفريق القطري وضع استراتيجية شاملة لحماية المدنيين، وفقا للفقرة ٢٤ من قرار المجلس ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، تغطي طرائق لتقييم التهديدات الحالية والمحتملة، وخيارات للاستجابة للأزمة، بما في ذلك الولاية المسندة للبعثة فيما يتعلق بالحماية، وتدابير التخفيف من المخاطر. وستكفل البعثة والفريق القطري تعيين قدرة مخصصة لهذه الغاية، وتحسين التنسيق داخل المنظومة، ومع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشركاء في ميدان المساعدات الإنسانية. وتعد حماية المدنيين مساهمة رئيسية في توطيد السلام، ومن الواضح أنها ليست مجرد مسألة أمنية محضة. بل أنها تنطوي على أبعاد اجتماعية - اقتصادية وتتعلق بالمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان، وهو ما تناوله الأمم المتحدة بطريقة كلية إلى جانب الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

٩٧ - ونظرت بعثة المساعدة التقنية في الخيارات التي وضعها سابقا ممثلي الخاص بشأن إعادة تشكيل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتشمل: '١' تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنظيم الانتخابات؛ '٢' الإبقاء على الوضع الراهن؛ '٣' ترشيد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتكوينها؛ '٤' سحب العملية. وبناء على النتائج التي توصلت إليها بعثة المساعدة التقنية فقد ركزت على الخيار '٣'. وفي هذا الصدد، ستحقق المهام الموصى بها لبعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، المنصوص عليها في هذا الفصل، هدف ترشيد ولاية البعثة. وكما هو مبين في الفقرة ٨٥ أعلاه، سيجري الإبقاء على القوة المجتمعة الحالية المكونة من أفراد البعثة ذوي الزي العسكري حتى نهاية ٢٠١٠. وفيما يتعلق بإعادة تشكيل العملية، درست بعثة المساعدة التقنية خيارين. ويتمثل الخيار الأول في تعديل النشر الحالي للقوات بما يكفل زيادة تركيز القوات في المناطق المحددة العالية الخطورة. ويمكن أيضا إعادة توزيع سرية مشاة واحدة موجودة حاليا في داباكالا لتعزيز احتياطي لقطاع في بواكي، وإعادة هيكلة كتيبة الاحتياط بالقوة لنشر فصيلة قتالية إضافية. ويمكن تنفيذ هذا التعديل بسرعة نسبية. وإضافة إلى ذلك، ستعاد موازنة قوام العنصرين العسكري والشرطي باستخدام الاحتياطي الموجود في العنصر العسكري لإضافة ٥٠ فردا إلى أفراد الشرطة، وذلك لتعزيز الوحدات الشرطة المشكلة القائمة، في ضوء الزيادة المتوقعة في الاضطرابات المدنية ومتطلبات الحماية.

٩٨ - وفي الخيار الثاني، ستقوم البعثة بزيادة وجود القوات، وحيث تُوجد مواقع معسكرات التجميع، مع إبقاء مراقبين في مناطق أخرى. وستنفذ عملية إعادة التوازن بين العنصرين العسكري والشرطي ضمن القوام الحالي المأذون به وبما يُمكن من نشر وحدة شرطية مشكّلة إضافية، تتكون من ١٤٠ فرداً. وسيجري نشر سرية مشاة إضافية لتعزيز قطاع أبيدجان. وستكون هناك حاجة إلى وحدة جوية إضافية لتوفير النقل الجوي للاحتياطيين ولوحدات الشرطة في جميع أنحاء منطقة البعثة. وسيجري تحقيق إعادة التوازن هذا عن طريق نقل عدد مساوٍ من القوات من أماكن أخرى في منطقة البعثة.

٩٩ - وبعد إمعان النظر، أُوصي بأن يوافق مجلس الأمن على الخيار الأول بالحفاظ على مجموع القوة الحالية المأذون بها مجتمعة عند حد ٦٥٠ ٨ فرداً، مع قوة عسكرية شاملة قوامها ٣٩٢ ٧، تتألف من ٢٠٠ ٧ جندي و ١٩٢ مراقباً عسكرياً؛ وقوة شرطية شاملة قوامها ٢٥٠ ١، تتألف من ٤٥٠ فرداً من أفراد الشرطة وست وحدات شرطية مشكّلة ليصبح المجموع ٨٠٠ شرطي؛ و ٨ موظفي جمارك معارين. وهذا الخيار يمكن تحقيقه بشكل سريع، وهو يُعالج التهديد باضطرابات مدنية ويعزز قوات الاحتياط في القطاعات المعرضة للقلقل.

١٠٠ - وما زالت الاضطرابات أثناء الانتخابات وبعدها تشكل تهديداً حقيقياً. ولذلك فإنني أؤكد توصيتي السابقة بأن يجري تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل الانتخابات وثلاثة أشهر بعدها. وبدلاً من الكتيبة من بور كينا فاسو، التي لم تعد خياراً قائماً، كما أُشرت من قبل، سيكون من الضروري تدعيم الأفراد النظاميين بالبعثة بما يصل إلى ٥٠٠ فرد من القوات والشرطة، عن طريق زيادة العناصر المتعلقة بالعمليات من وحدات الشرطة المشكّلة القائمة وسريتي مشاة إضافيتين، بعناصر طيران إضافية. وستواصل الأمانة العامة إبلاغ مجلس الأمن بالتطورات وتحليلي التقني، عندما يطلب المجلس ذلك.

١٠١ - ومن الواضح أن البلد لا يزال كيرميل بارود يمكن أن يشتعل بسهولة إذا ظلت الأسباب الجذرية للتزاع دون علاج. وقد تغذي الاضطرابات المدنية التدهور المستمر في رفاه السكان بسبب الفقر المتزايد، ونقص فرص العمل التي تلمس الحاجة إليها، وضالة إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وستكتف البعثة بتعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم توطيد السلام بجميع جوانبه وتشجيع الحكومة على السعي إلى حلول مستدامة لقضايا الأراضي؛ وتقوية جهودها لبناء قدرة المجتمع المدني الإيفواري على المشاركة على نحو هادف في عملية السلام؛ ودعم عملية للحوار الوطني، مع التركيز بصورة خاصة على مشاركة المرأة والشباب.

١٠٢ - وما زلت أشعر بقلق بشأن ما يصلني من تقارير متواصلة عن حالات الإفلات من العقاب على انتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان، لا سيما العنف الجنسي والجنساني بما فيه ما يرتكب ضد الأطفال، وبشأن ارتكاب القوات الوطنية انتهاكات خلال أعمال العنف التي وقعت في شباط/فبراير. ولذلك فإنني أهيب بالسلطات الإيفوارية أن تتخذ على نحو عاجل تدابير محددة لمكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، بسبل من بينها اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي، مع زيادة الدعم الذي تقدمه البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وستواصل البعثة رصد وضع حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنه، بما في ذلك على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، واسترعاء اهتمام المجلس إلى جميع الأفراد المحددين بأنهم مرتكبون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ومحرضون على العنف السياسي، ومن بينهم قادة حركات الشباب الحزبية. وستصدر التقارير العلنية نصف السنوية عن انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار، وغير ذلك من التقارير المواضيعية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز العملية قدرتها على رصد العنف الجنسي والإبلاغ عنه عملاً بقراري مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

١٠٣ - ويعد الدور السلي لوسائل الإعلام التي تؤجج حدة التوترات السياسية وتعرض على العنف، انتهاكا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونقص سبل وصول جميع الأطراف إلى وسائل إعلام الدولة أمورا غير مقبولة. وأشجع مجلس الأمن على أن يتخذ موقفا قويا بشأن هذه المسألة، بسبل من بينها فرض جزاءات محددة الهدف ضد المؤسسات الإعلامية المعنية. ويجب على المجلس أيضا أن يطالب بإتاحة وصول جميع الأطراف إلى وسائل إعلام الدولة على قدم المساواة. وستواصل البعثة رصد التطورات في وسائل الإعلام الإيفوارية وإبلاغ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بما تراه مناسبا من النتائج التي تتوصل إليها.

١٠٤ - وأشير بصفة خاصة إلى الآراء المختلفة لمختلف أصحاب المصلحة فيما يخص اتخاذ تدابير عقابية بحق الأطراف السياسية التي تعرقل عملية السلام. إن الأزمة الإيفوارية أزمة معقدة، ومن المهم الإقرار بأن بعض من قد يتهمون بتعطيل المسيرة الآن، قد يكونون قدموا تنازلات ويسروا تحقيق تقدم كبير في مراحل أخرى. وإضافة إلى ذلك، فقد تحقق تقدم دائما بخطوات صغيرة ومؤلمة عن طريق الحوار والحلول الوسط بين الأطراف. ولذلك فإنني أنفق مع الوسيط في أن التدابير العقابية قد تؤدي إلى نتائج عكسية، وأحث المجلس على تشجيع الحوار والحلول السياسية الوسط.

١٠٥ - واستعرضت بعثة التقييم التقني، بناء على طلب مجلس الأمن، المعايير التي أوصيت بها في الفقرة ٤٧ من تقرير المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/21) والتي أقرها المجلس لاحقاً في قراره ١٨٦٥ (٢٠٠٩). والمعايير مصممة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ المهام البالغة الأهمية في اتفاقات واغادوغو، وستظل توفر إطاراً مفيداً لقياس الإنجازات في هذا الصدد. وقد ورد في متن هذا التقرير تقييم كامل لحالة تنفيذها. وستواصل البعثة إبقاء المعايير ومؤشرات الإنجاز قيد الاستعراض وتقديم آخر المعلومات عن التقدم المحرز في تقريره المقبل إلى مجلس الأمن.

١٠٦ - وستستعرض البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضاً مؤشرات الإنجاز لضمان أن تحرز الأولويات التي حددتها تقدماً متزامناً. ولكي ينجح ذلك، ستعزز البعثة والفريق القطري قدرتهما في مجال التحليل والتخطيط الاستراتيجي في إطار قوى الأمن الداخلي، كما أهيب بالجهات المانحة أن تزيد دعمها للأنشطة الحيوية في مجال توطيد السلام، مما لا يمكن لها المضي قدماً بدون موارد كافية.

١٠٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لكوت ديفوار، ولجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة، عسكريين وشرطة ومدنيين، على التزامهم المستمر بدعم عملية السلام. كما أعرب عن امتناني لميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، لما يبذله من جهود لا تكل في مجال التيسير. وأخيراً، أود الإعراب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات للشرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على ما قدمته من مساهمات هامة لاستعادة السلام والاستقرار في كوت ديفوار.

المرفق الأول

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠

البلد	العنصر العسكري		عنصر الشرطة		المراقبون العسكريون	المراقبون
	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة		
الاتحاد الروسي			١١			١١
إثيوبيا			٢			٢
الأرجنتين						٣
الأردن	١٢	١٠٤٦	١٠٦٥	٣٧٤	١٣	٧
إكوادور			٢			٢
أوروغواي			٢		٣	٢
أوغندا	٢		٦			٤
أوكرانيا						٤
أيرلندا			٣			٣
باراغواي	٢		٩			٧
باكستان	١١	١١٢٧	١١٤٩	١٢٥	١	١١
البرازيل	٣		٧			٤
بنغلاديش	١١	٢٠٦٩	٢٠٩٤	٢٥٠		١٤
بنين	٦	٤٢٠	٤٣٢		٥٣	٦
بوروندي					٢٣	
بولندا			٧			٧
بوليفيا			٣			٣
بيرو			٣			٣
تركيا					١٨	
تشاد	١		٤		٢٨	٣
توغو	٦	٣٠٩	٣٢٢		٢٥	٧
تونس	٤		١١			٧
جمهورية أفريقيا الوسطى					٨	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢		٣			١
جمهورية كوريا			٢			٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية					١١	
جمهورية مولدوفا			٤			٤

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية	وحدات الشرطة المشكّلة
جيبوتي	٧			١٨	٧
رومانيا					٢
زامبيا	٢				٣
زمبابوي	٣				٣
السلفادور	٣				٣
السنغال	١١	٦	٣٢٠	٤٠	٣٣٧
سويسرا				٤	
صربيا	٣				٣
الصين	٤				٤
غامبيا	٣				٣
غانا	٦	٨	٥٣٢	١٥	٥٤٦
غواتيمالا	٥				٥
غينيا	٣				٣
فرنسا	١	٨		١١	٩
الفلبين	٤	٣			٧
الكاميرون				٥٠	
كندا				٤	
مصر		١	١٧٥	٤	١٧٦
المغرب		٣	٧٢٣		٧٢٦
ناميبيا	٢				٢
نيبال	٣	١			٤
النيجر	٥	٤	٣٨٢	٦٢	٣٩١
نيجيريا	٥				٥
الهند	٧				٧
اليمن	٨	١		٤	٩
المجموع	١٩٣	٩٥	٧١٠٣	٤٠٢	٧٣٩١
				(إناث - ١٦)	(إناث - ١١٣)